

# لكي يتحول الاضراب العمالي العام الى سلاح فعال بيد الجماهير

هذه هي المرة الثانية التي تلجأ فيها الحركة العمالية الى سلاح الاضراب العام خلال اقل من سنة . على هذه الواقعة ، بلا شك ، على الصراعات الاجتماعية الدائرة في البلد نتيجة تدهور الأوضاع المعيشية لاوسع الفئات الجماهيرية ، وللطبقة العاملة بنوع خاص .

تحت وطأة النقبة الجاهلية العارمة على مجزرة معامل غندور في تشرين الماضي ، أعلن الاتحاد العمالي الاضراب العام لسوم واحد احتجاجا على المجزرة . لكنه رفض استخدام الاضراب كسلاح لرفض تنفيذه . المطالب العمالية العامة التي استشهد من اجلها يوسف العطار وعاطية الخواجه على ابواب معامل غندور في الطوبنة : التصدي الفعال للغلاء ، حق التنظيم النقابي ، الغاء الصرف الكيفي ، تحسين شروط العمل . فكان الاضراب العام نهاية للحراك ونقطة له في أن معا . نخل الاتحاد العمالي بعده عن عمال معامل غندور ، وغطى ، بمواقفه المخالفة ، هجمة السلطة وارباب العمل مستخدمين اسلحة الصرف الكيفي الجماعي واقتال الحامل .

وللرهبة الثانية ، بذل الجهود لتحول الاضراب العمالي العام الى اجراء رمزي ، الى « رفع عيب » يكون بمثابة خاتمة للحركات ونقطة لها ونظيما للصمود .

في مطلع الاسبوع الماضي ، أعلنت قيادة الاتحاد العمالي الاضراب العام المصنوع ابتداء من ٢٨ اب الجاري . وقد جاء القرار رضوخا لضغوط الجماهير العمالية التي يصعد نذرها من تدهور اوضاعها المعيشية ومحاولات تحميلها اعباء المفارقات الفاشلة ضد المقاومة الفلسطينية . وقد عبرت عن هذا التذمر بخلاف الاشكال ، كان من ابعثها اضراب عمال « المعدنة الخسنة » الذي اسوى الى انتصار واضمح حق عمه العمال معظم مطالبهم المقدمة .

وليس ادل على قوة سلاح الاضراب العمالي العام من ردود فعل السلطة وارباب العمل عنه . فوجئت الحكومة بالقرار وكادت تعبر ان الانقسام داخل النقابات سوف يحول دون اتخاذ مثل هذا القرار . بعبارة اوضح : كانت سوقس ان ينف القادة المتهنون ضده . وعلى الرغم من لوم الاتحاد العمالي العام لكونه لا يراعي « الظروف الدقيقة » غسي البلاد ، الا ان اجراءات رفع الحد الأدنى الى ٢٢٥ ليرة واقرار زودة الخمسة في المئة ، كانت بالدرجة الاولى ردا على قرار اعلان الاضراب العام ومحاولة لطوبته . بناء على هذه الاجراءات ، واجهت القيادة المهيمنة للاتحاد العمالي مجلس المندوبين باقتراح يقضي باعلان الاضراب الرمزي لساعة واحدة يوم الثلاثاء ٢٨ اب الجاري . على اعتبار ان قرارات مجلس الوزراء عن « فهم الواقع العمالي » وانها

« لاقت ردة فعل حسنة واجابيه » لدى العمال والمستهلكين » . وامام اصرار فريق من اعضاء مجلس المندوبين على مواصلة الاضراب المفتوح ، جرى التوصل الى تسوية تقضي بالاضراب العام ليوم واحد في الموعد نفسه « من اجل اسباح المجال للسلطات لتتمكن من تحقيق مطالب الاتحاد العمالي العام » . هذا وقوض مجلس المندوبين المجلس التنفيذي للاتحاد العام اعلان الاضراب العام المفتوح ابتداء من ٢٨ ايلول المقبل اذا لم تنفذ المطالب .

وكانت ردة فعل الاوساط النقابية وجماهير العمال على رفع الحد الأدنى وزودة الخمسة بالية لا تطال فئات عمالية واسعة من الماومن والنساء والاحداث وغيرهم . والثاني ان ارباب العمل الصناعيين ، مصممون على الامتناع عن دفع الزودة . وهذا ، على الأقل ، ما نشره بصرحاتهم الحادة ... وهذا يعني ان اجراء الدولة يفتح معركة قائمة بذاتها هي معركة حصول الحد الأدنى الجديد ورفض رفع زودة الخمسة في المئة . وفي هذه المعركة ، لا يزال ارباب العمل يملكون اسلحة جبارة هي الحق المطلق في الصرف الكيفي وفي التنازل على دفع الزودات وفتح التنظيم النقابي ، كما يستفيدون من نواظير القسم الاكبر من قيادات الاتحاد العمالي .

هذا بالنسبة الى رفع الحد الأدنى والزودات . اما بالنسبة الى المطالب الباقية للاتحاد العمالي فهي المطالبة بوضع قانون اجارات جديد ، وبناء الاسواق الشعبية لبيع المزروعات مباشرة من قبل المزارعين للمستهلكين وانشاء المحاكم المخلطة التي سبيل فيها العمال لمراقبة الاسعار ومكافحة الاحتكار .

اول ما يجب ملاحظته ان اي بحث في عاون اجارات جديد لا يبدو انه سينضم قبل تشرين القادم . اما المطالبة بالاسواق الشعبية ، فانها على اهميتها ، تبقى جزئية بما لم يعمد التصدي للاحتكار في استيراد المواد الغذائية والضروريات . اخيرا ، بقى مطلب الحاكم الاستثنائية بلا قاعدة راسخة طالما انه لا يرتكز الى قوانين تحدّد نسب الارباح . وهذا ما يثير مجددا مصير مشروع تحديد نسب الارباح التجارية الصادر عام ١٩٦٧ .

كل هذا يعني ان سلاح الاضراب العام ، عندما يكون بين القيادات المهيمنة للمهينة على الاتحاد العمالي ، يتحول الى وسيلة « رفع عيب » .

واستحلاب التنازلات الجزئية التي لم تعد تحل اية قضية من القضايا الجاهلية الحيوية والملحة . وهو بذلك يضع الفرصة تلو الفرصة بفرض تحقيق المطالب الملحة والمشاركة الجماهير العمالية .

العمال ينسألون : لماذا يرهبن الاضراب العام بالمظاهر السطحية لازمة الغلاء الراهنة ؟ لماذا لا يكون ايضا وسيلة لفرض تنفيذ مشروع الاتحاد العمالي نفسه في تعديل مواد قانون العمل المتعلقة بالصرف الكيفي ؟ هذا السيف المسلط على رؤس الطبقة العاملة والذي يهدد بضرب وتصفية تحركاتها واربابها من خلال ابتزاز ارباب العمل لحاجتها لخبرها القومي .

خلال الاسابيع الاخيرة ، شهدت البلاد حملة واسعة النطاق من الحركات الجاهلية ضد الغلاء وضد انقطاع المياه . من العريضة الى زيارة الوفود للمسؤولين الى المظاهرات وقطع الطرق . عبرت فئات جماهيرية واسعة عن رفضها تحمل اعباء ازمات نظام « الاقتصاد الحر » . وكان من ابرز هذه الحركات المظاهرات والمظاهرات الاخيرة في طرابلس وساحل المن الشمالي والجنوبي وبطرك وغيرها . اسهم في هذه المظاهرات التي دعت اليها الاحزاب والقوى الوطنية والقومية فئات من اللاتنين نزل الى الشارع لأول مرة ، كما برز عنها ممثل ربات البيوت ، اللواتي يستشعرن مباشرة حدة ازمات المياه والغلاء . وشككت هذه الحركات الرائدة الذي يغذي الاضراب العام ومظاهرة الاحزاب والقوى الوطنية والقومية الكبرى يوم الثلاثاء القادم ( ساحة ٢٢ نيسان ، الساعة السادسة ) .

ان تلازم هذين الحدثين في يوم واحد تعبير عن تضامن الطبقة العاملة مع جماهير الكسبة والطبقة الوسطى الدنيا من اجل مطالبها المشتركة . وان جماهير العمال سنفذ قرار الاضراب العام منبعا منقذته في تشرين الماضي . اي بتحويله من دعوته « رسمية » عامية ، الى واقعة فعلية ، عبر المسيرات الشعبية التي فرضت على ارباب العمل اقفال معاملهم . وفي الوقت الذي تسعى فيه القيادة المهيمنة للاتحاد العمالي الى تحويل الاضراب الى اجراء رمزي وخضوة « رفع عيب » ، فان المهمة الملحة على عائق القواعد العمالية الواسعة ، والقوى اليسارية والديمقراطية ، هي مهمة تحويل اضراب اليوم الواحد والمظاهرة الجاهلية الكبرى التي سترافقه ، الى نقطة انطلاق لتصعيد النضال من اجل برنامج مشترك يندرج على رأس مطالبه : احتكار الدولة لاستيراد وتوزيع المواد الغذائية ، وخفض اسعارها على اساس ما كانت عليه في مطلع هذا العام ، واعتماد السلم المتحرك للأجور بالقياس الى ارتفاع الاسعار ، وشمول الضمان الاجتماعي والصحي للطلاب والعمال الزراعيين وصغار المزارعين ، وخفض اسعار الادوية وحصر استيرادها بصندوق الضمان ، والغاء الصرف الكيفي واحترام حريات العمل النقابي ، وخفض الاجارات وانفاق الفائض من اموال صندوق الضمان على مشاريع جديّة للاسكان الشعبي ، وغيرها وغيرها من المطالب الملحة التي تشكل وحدها الضمانة دون استمرار تدهور مستوى معيشة الجماهير الكادحة .

ليكن تنفيذ الاضراب العام وانجاح مظاهرة الاحزاب يوم الثلاثاء القادم الخطوة الاولى على طريق النضال من اجل انتزاع هذه المطالب .

## طريقان للنضال من اجل التحرر الكامل

الحلقة الثانية من المناقشة الواسعة حول الموقف من مشاريع الدولة الفلسطينية داخل حركة المقاومة ..



## انتصر الاضراب العام رغم محاولات التمييز

الجمعة  
استوعبت  
سياسية  
عربية

بيروت - الاثنين ٩/٣ - العدد ٦٣٥ - السنة ١٣ - المجلد ٢٥ - ل. ٥

## الوحدة المعلقة والصراع الاخير في مصر





# بعد فصل ٧٠ منهم اعتصام المعلمين في مكتب الوكالة



التي يوظفونها فيها يعني القاءهم تحت طائلة الطرد وبالتالي كبح تحركهم ونشاطاتهم « لأن الوكالة بحجة عدم التثبيت قد ترفض تجديد العقد السنوي نتيجة « عدم الانضباط » و « سوء السلوك »

أن وكالة الفوت تشترط من خلال عقد العمل على المعلم عدم الانضباط للجامعة ، لأنها تعرضه للطرد من الوظيفة إذا ثبت ذلك للوكالة . متى يحدث هذا ومتى تكون مؤسسة تعليمية تحرم المعلم من حصوله ومتابعة دروسه الجامعية . هنا تسفر وكالة الفوت عن وجهها المضاد لايسط حقوق معلمينا . أن تطبيق هذا البند أدى الى طرد معلمين ( محمد شحادة وغير كابد ) وهو يبقى سلاحا في يد الوكالة تستعمله من أجل تبرير سياسة الصرف الكمي في الظروف التي تراها مناسبة وفي الوقت الذي تحدهه لذلك .

ان المعلمين الذين لا تتعاقد معهم الوكالة من بداية السنة تعاملهم كبايدين ، حيث خصم عليهم الاعياد والاضرابات والعطل مما يجعل راتب المعلم اليوم يتراوح بين ١٠٠ - ١٥٠ ليرة شهريا . كما أن الوكالة تحرمهم من معاش العطلة الصيفية .

ان خصم حقوق المعلمين لا يكفي ، لأن فترة التعيينات تعد عملية مبرحة للموظفين الكبار في الوكالة وسبائرتهم حيث يتلاعبون بأرقام التدرج فتكون الإفضلية لأصحاب الواسطات والقربين الى وكالة الفوت فسي الخبيات .

ان كل المواصفات والمؤهلات التي تطلبها الوكالة في بيانات توظيفها تقرها بمسرح الحائط وهي تشكل نقطة لكل عمليات التزوير التي يقوم بها سبائرتها .

ان هذا الوضع السيء هو الذي دفع المعلمين لإعلان اعتصابهم ، بعد أن ثبت لديهم بالموس عدم جدوى أسلوب الحوار والتفاهم مع الوكالة المستمرة في تجاهل مطالبهم الممنلة ؛

١ - إعادة جميع المعلمين المصولين الى مدارسهم منذ بداية العام الدراسي ٧٣ - ٧٤  
٢ - اعتبار سنين الخدمة بغض النظر عن الالتحاق بدورات معهد التربية .  
٣ - ان يضمن التحاقهم بمعهد التربية منذ

المدارس نتيجة لاعداد المتزايدة للطلاب ، عندئذ تلجأ الوكالة الى توظيف معلمين من حملة الشهادات الثانوية ويتم تصنيفهم بالغة ( ب ) .

ان سياسة التوظيف وتقليص حجم الخدمات تعكس نفسها بشكل صارخ عند تطبيق بنود التصنيف ، فان المعلم المؤقت يصنف بالدرجة الرابعة بمعاش ٢٤٤ ليرة بينما المعلم المؤهل يكلف الوكالة ٣٧٥ ليرة شهريا . كما ان الوكالة ترفض الاعتراف بسنين الخدمة لهذه الفئة الى ان يتم تثبيتهم - هذا اذا لم يفصلوا - كمعلمين مؤهلين بعد انسابهم احدى دورات المعهد التربوية والتي تهاطل فيها وكالة الفوت خدمة لخطتها الخاصة.

ان حرمان معلمي التعيين المؤقت من الالتحاق باحدى دورات معهد التربية في نفس السنة

على ان اضراب معلمي الوكالة فسي الضعة الشريفة للارون سنة ١٩٦٩ حول اتفاق حددت بوجبه بنود التفاهم تطبق بنوده كذلك على لبنان وسوريا والضفة الغربية والذي ادعت الوكالة من خلاله انه يمثل الحد الأقصى الذي تستطيع ان تقدمه .

ان اعادة النظر في بنود هذا الاتفاق وتعديله ضرورة ملحة ، لأن الوكالة من خلال تطبيقه على المعلمين خلقت تعارضات تطبيقية ضمن جدران المدرسة الواحدة وكانت نتيجة مجزئة مجموع الطلاب الناقية ونجرت نضالات المعلمين مما جعل وكالة الفوت في موقع القادر خلال الفترة الماضية على مواجهة تحركات المعلمين والاستفراد بكل مجموعة على حدة وكبحها باجراءاتها القمعية والتعسفية .

سنعرض هنا الى البنود المتعلقة بمعلمي التعيين المؤقت ( الفئة ب ) :

معتبر وكالة الفوت ان المعلم المؤهل تربويا هو الذي اتم احدى دورات المعهد بنجاح او عن طريق اتمام دراسة جامعية في التربية بنجاح . وهي بذلك كما تدعى - لحرصها على مصلحة الطلاب - ارادت اتباع الطرق الحديثة والوسائل التربوية المتطورة في حقل التعليم . ومن أجل هذا اعتبرت محمد سليلين مركزا لتخريج المعلمين المؤهلين حيث حددت الدراسة بسنتين .

لكن معهد المعلمين في سليلين لا يفي بحاجة

المدراس نتيجة لاعداد المتزايدة للطلاب ، عندئذ تلجأ الوكالة الى توظيف معلمين من حملة الشهادات الثانوية ويتم تصنيفهم بالغة ( ب ) .

ان سياسة التوظيف وتقليص حجم الخدمات تعكس نفسها بشكل صارخ عند تطبيق بنود التصنيف ، فان المعلم المؤقت يصنف بالدرجة الرابعة بمعاش ٢٤٤ ليرة بينما المعلم المؤهل يكلف الوكالة ٣٧٥ ليرة شهريا . كما ان الوكالة ترفض الاعتراف بسنين الخدمة لهذه الفئة الى ان يتم تثبيتهم - هذا اذا لم يفصلوا - كمعلمين مؤهلين بعد انسابهم احدى دورات المعهد التربوية والتي تهاطل فيها وكالة الفوت خدمة لخطتها الخاصة.

ان حرمان معلمي التعيين المؤقت من الالتحاق باحدى دورات معهد التربية في نفس السنة

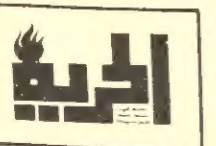
على ان اضراب معلمي الوكالة فسي الضعة الشريفة للارون سنة ١٩٦٩ حول اتفاق حددت بوجبه بنود التفاهم تطبق بنوده كذلك على لبنان وسوريا والضفة الغربية والذي ادعت الوكالة من خلاله انه يمثل الحد الأقصى الذي تستطيع ان تقدمه .

ان اعادة النظر في بنود هذا الاتفاق وتعديله ضرورة ملحة ، لأن الوكالة من خلال تطبيقه على المعلمين خلقت تعارضات تطبيقية ضمن جدران المدرسة الواحدة وكانت نتيجة مجزئة مجموع الطلاب الناقية ونجرت نضالات المعلمين مما جعل وكالة الفوت في موقع القادر خلال الفترة الماضية على مواجهة تحركات المعلمين والاستفراد بكل مجموعة على حدة وكبحها باجراءاتها القمعية والتعسفية .

سنعرض هنا الى البنود المتعلقة بمعلمي

التعيين المؤقت ( الفئة ب ) :

معتبر وكالة الفوت ان المعلم المؤهل تربويا هو الذي اتم احدى دورات المعهد بنجاح او عن طريق اتمام دراسة جامعية في التربية بنجاح . وهي بذلك كما تدعى - لحرصها على مصلحة الطلاب - ارادت اتباع الطرق الحديثة والوسائل التربوية المتطورة في حقل التعليم . ومن أجل هذا اعتبرت محمد سليلين مركزا لتخريج المعلمين المؤهلين حيث حددت الدراسة بسنتين .



اصحاب الاختيار  
محسن ابراهيم وشركة دار النظم العربي  
للصناعة والطباعة والنشر

الخبر المسرور  
انور نصار

الخبر الاداري  
ياسر نصير

مكتب الادارة والتحرير  
شارع المصطفى ، متفرع من شارعي بشارة الخوري وعمر  
بن الخطاب - منطقة المامية - محلة راس النبع - بناية  
غزاد دويش هاتف : ٢٢٧٥٥٢ - ص. ب. ٨٥٧ بيروت صليبيات

# سلطنة عمان ومحاولة نيل «صكوك الغفران» في مؤتمر عدم الانحياز في الجزائر

اعلن في وكالات الأنباء ان « سلطنة عمان » ستشارك في مؤتمر دول عدم الانحياز الذي يعقد في الجزائر ، ولقد اعلنت « السلطنة » عن ارسال وفد مكون من ٥ افراد للمشاركة ، في هذا المؤتمر وعلى رأسه وزير الخارجية . ان هذه الزيارة التي سيقوم بها الوفد القابوسي إنما هي محاولة ابتزاز واضحة لمهاجم عدم الانحياز التي كرس من قبل دول العالم الثالث المحاربة للوجود الامبريالي ، وطرح خط الجهاد الاجابي في النضال ضد

القواعد والاتحاف العسكرية الامبريالية . ان محاولة مشاركة السلطنة في هذا المؤتمر ما هي الا محاولة اخذ « صكوك الغفران » على حسن سلوكها في الواقع الدولي .. بينما هي غارقة الى قعر رأسها الامبريالية .

في « الانحياز » المباشر الى جانب القوى غير المعروفة ان « سلطنة عمان » لا تزال تابعة لبريطانيا بشكل مباشر من خلال « المعاهدة البريطانية » مع سلطان مسقط

« منطقة العواصف »  
صوت للشعوب المناضلة  
ضد الاستعمار

تصدر في باريس ، مرة كل شهر ، مجلة نضالية باللغة الفرنسية تولى اهمية خاصة للتعريف بنضالات شعوب اميركا اللاتينية وافريقيا واسيا . يشرف على تحرير « الزون دي تايبيت » ( منطقة العواصف ) فريق من العاملين سابقا في « انتركازيا » ، بينهم احمدي بلابيسكي ( موريتانيا ) الباهي محمد ( المغرب ) عصام الزعيم ( سورية ) وبير جالييه ( الاقتصادي الماركسي الفرنسي المتخصص بشؤون النخلف والنهب الامبريالي ) .

في الاعداد الاولى الصادرة حتى الان مادة ثمينة تتابع نضالات الشعوب العربية منها ملف خاص عن الثورة في عمان والخليج وترجمة للمقالة التي نشرتها « الحرية » مع الاخ ابو ابياد ( فتح ) والفريق نايف حوامنة ( الجبهة الشعبية الديمقراطية ) ، ومقال عن أحداث ايار في لبنان . هذا بالإضافة الى ملفات ووثائق ومقالات حول حركات التحرر الوطني في القارات الثلاث ، والاستعمار الثقافي في البلدان المستعمرة سابقا والجماعة

في افريقيا ودور النساء في النضال التحرري . ان « الحرية » التي ترحب بهذا الصوت الجديد الذي يرتفع للتعبير عن نضال شعوب اسيا وافريقيا واميركا اللاتينية ، ستسعى في اعداد قادمة الى تعريف قرائها ببعض المواد الهامة المنشورة في « منطقة العواصف » .

كما توقع « الحرية » في عدد سابق بشأن محاكمات المغرب وصودر احكام قاسية ضد المناضلين تصل الى حد الاعدام ، فقد اصدرت المحكمة العسكرية في القنطرة هذا الاسبوع اولى هذه الاحكام التي قضت باعدام ١٦ مناضلا ، كما انزلت عقوبة السجن المؤبد بـ ١٥ مناضلا ، كما امرت بسجن ٦٦ مناضلا مددا متفاوتة .

وتاتي هذه الاحكام التي كانت « منظرية » لانها احكام مسبقة من السلطة في وجه القوى الديمقراطية والتقدمية التي دخلت السجن بالملات في السنة الاخيرة ، تاتي هذه الدفعة الاولى من الاحكام بينما عشرات المناضلين الآخرين ينتظرون احكاما مماثلة في محاكم اخرى .

ان صدور هذه الاحكام بالاعدام تؤكد الى اي مدى وصل اليه خوف حكام المغرب ورعيهم من هؤلاء المناضلين ، كما تؤكد الى مدى ما وصل اليه مستوى القمع الذي يتزايد باستمرار منذ انتفاضة مارس في الدار البيضاء عام ١٩٦٥ .

ان احكام الاعدام على ١٦ مناضل مغربي تتطلب حملة واسعة من كل القوى الديمقراطية والتقدمية العربية والضغط بشئى الاساليب لعدم تنفيذ هذه الاحكام .

ان « الحرية » تطالب جيلينج المقوى الديمقراطية والتقدمية العربية ، وتطالب الامانة العامة للجبهة المشاركة للثورة الفلسطينية من ان ترفع صوتها عاليا من أجل انقاذ حياة هؤلاء المناضلين .

وعمان سعيد بن تيمور ومع الرسائل المتبادلة بين الطرفين والمؤرخة في ٢٠-١٢-١٩٥١ م والتي لا تزال سارية المفعول حتى الان .

ومن خلال هذه التبعة الكاملة كانت بريطانيا هي الحكم المباشر في داخل السلطنة من دورها في محاربة الثورة حتى قيامها بالانقلاب البريطاني - القابوسي واستمراريتها في الحكم المباشر الان عن طريق الضباط البريطانيين في ما يسمى « مجلس الدفاع عن امن البلاد » . وان جميع المناصب الادارية الرئيسية هي في ايدي الضباط الانجليز .

كذلك فان القواعد الانجليزية لا تزال موجودة في الاراضي العمانية غير قاعدة مصيرة الضخمة التي يديرها الانجليز بشكل مباشر الى القاعدة الجوية في صلالة .. الى القاعدة الجديدة التي اقيمت في رأس مسندم بالإضافة طبعا الى ان الجيش والشرطة والامن تحت يد الانجليز المباشر .

ومن الجهة الاخرى فان الحلف العسكري الشاهنشاهي - القابوسي قد ادخل البلاد في حلقة جديدة من حلقات الامبريالية الامريكية عن طريق فتح البلاد امام الجيوش الاجنبية والقوات الايرانية على وجه الخصوص ...

غاليا يوجد في السلطنة بطة عسكرية ايرانية ومعدات عسكرية ايرانية واكثر من ٢٦٠٠ جندي ايراني يشتركون بشكل مباشر في القتال الدائر في الاقليم الجنوبي من عمان ( ظفار ) .

ان هذه المعاهدة ما هي الا الشكل المباشر للدخول في حلبة « الانحياز » الى جانب القوى الامبريالية وربط جزء من الوطن العربي في سلسلة واحدة من سلاسل الامبريالية الامريكية .



ولقد اعلنت الجبهة الشعبية لتحرير عمان والخليج العربي بأنها ستقف بوجه دخول سلطنة قابوس مؤتمر عدم الانحياز حيث توجد كثير من المبررات ليست الثورية فقط ، بل وحتى القانونية التي تمنع السلطنة من المشاركة ! .

وان الثورة التي تقاوم منذ اكثر من ٨ سنوات وتحظى بدعم الجماهير الشعبية لها قدرة على احباط هذه اللعبة الجديدة للرجعيين .

واذا كانت المسألة تنحصر في اعلان التصميم على عدم القاء السلاح حتى التحرير الكامل

## رسالة خاصة من عمان :

# تصاعد الحركة الجماهيرية

حتى نقل التمور الى الهند الى السفن الهندية .. اي ان ٧٠ بالمئة من مجموع الكمية تقوم بشحنها سفن هندية . اما النسبة الباقية فهي للسفن العمانية .

وقد تقدم اصحاب السفن الذين تضرروا من هذا الاجراء باحتجاج الى الحكومة مما كان من الحكومة الا ان ردت قائلة : بان هذا الاجراء قد اتخذته الحكومة بعد الاتفاق الذي تم بينها وبين الشركات الهندية ، وانه اصبح قرارا ساري المفعول ولا يمكن التراجع عنه .

ولقد ادى هذان القراران بان يقوم كثير من المواطنين ببيع سفنهم ، والنخلص منها لعدم امكانية الحصول على ثمنه عشيه في بلد نراحمهم هه الاجنبي .

## اسقاط طائرة هليكوبتر وتصاعد خسائر العدو العسكرية

هذا ولا يزال جيش التحرير الشعبي في الاقليم الجنوبي من عمان « ظفار » يواصل تنن الهجمات العنيفة على القوات البريطانية القابوسية ، ففي خلال منتصف هذا الشهر حاولت احدى طائرات الهليكوبتر التوجه الى مدينة مرباط على ارتفاع منخفض ولقد نصبت لها نيران اسلحة النوار الخفيفة والمتوسطة وتم اصابتها اصابة مباشرة وشهدت وهي تحترق في الجو وسقطت في البحر بالقرب من مرباط .



## الدجكان الشعبية وجماهير المخيمات في الجنوب تواصل نضالها ضد سياسة الوكالة العنصرية

تواصل اللجان الشعبية وجماهير المخيمات في الجنوب الاضراب والاعتصام احتجاجا على سياسة وكالة الفوت (الاورثا)، التي أخذت منذ سنوات تدير ظهرها أكثر فائز مطالب الفلسطينيين ، وتعمل بالتعاون مع قوى إسرائيلية على تهديم البؤس والظلم الاجتماعي اللاحق بالجماهير الفلسطينية في مخيمات لبنان .

ورغم التنبيهات والتحذيرات المتواصلة من اللجنة السياسية العليا للفلسطينيين في لبنان ومن اللجان الشعبية في المخيمات ، فإن أجهزة الوكالة المعادية لإسبوت الحشويق المعنوية للفلسطينيين لا زالت تكرر موقفها المعروف باتيلا أن تلك الإكبات اللازمة لتلبية مطالب المخيمات في تأمين مياه للشرب وإيجاد طبيب دائم مغلوب وبناء مدارس وتوافر فيها الشروط الضرورية لسياسة تعليمية مفيدة للطلاب .

### رسالة خاصة من البحرين

أصدرت سلطات في البحرين مرسوم الانتخابات « للجلسة الوطني » وقد عهد إلى وزارة الزراعة الاشراف على الانتخابات بالتعاون مع الأمن العام .

ومن المعروف أن حكومة البحرين لا تحتوي على وزارة للداخلية ، حيث يشرف على الشؤون الداخلية مدير المخابرات البريطانية هندرسون وزميرته هينجز وشورت وغزالي جزار .

ورغم أن بريطانيا قد نعت « الاستقلال » لحكام البحرين إلا أن الاشراف على الأمور الداخلية هي من اختصاصات المستشارين الإنكليز نتيجة للصراع الحاد الذي يدور بين أفراد الأسرة الحاكمة ، وخاصة بين محمد بن سلمان مدير الأمن العام السابق وبين خليفة بن سلمان . وبعد تشكيل الحكومة الحالية أصبح هندرسون وجهاز المخابرات مسؤول أمام رئيس الوزراء مباشرة .

أهوى المرسوم الذي أصدرته السلطات في البحرين بصد الانتخابات للجلسة القادمة على ذات المواد التي اختارها المرسوم الذي صدر للجلسة التاسعة . فقد نص المرسوم على تحديد سن الانتخاب بعشرين سنة ، وسن الترشيح بثلاثين سنة .

كما حرمت المرأة من حق الانتخاب والترشيح . وعدلت الدوائر الانتخابية لتلبي مخطط السلطة بحيث يكون في المجلس أغلبية موالية لها . وحددت السلطة عدد أعضاء المجلس بثلاثين عضوا .

ويأتي هذا المرسوم الذي يزيد رجعية عن مرسوم المجلس التأسيسي في الوقت الذي نجح فيه السجناء بالمعتقلين الوطنيين ويطارد الكثير من الوطنيين حيث تعميمهم إهمزة المخابرات في سائر منطقة الخليج العربي . كما أن السلطة قد أثبتت أنها لا تحترم حتى القوانين التي تصدرها من خلال الملاحقات وعدم السماح للملأ والموظفين والكسبية بتشكيل نقابات أو أي تجمع مهني ورغم النصوص الصريحة التي ينص عليها الدستور .

السلطة في البحرين قد أثبتت أن ما تقوم به من تغييرات شكلية إنما تهدف إلى الدعاية الخارجية ، حيث أنها لم تستطيع أن تكسب العطف الجماهيري خلال السنة الماضية ، بل تضاعفت التهمة الشعبية خاصة بعد الإغتيال البشع الذي نفذته بحق المناضل العمالي محمد بونفور .

راجع صفحة (١٣)

### اليمن الشمالي

## السعودية تواصل مخططاتها التآمرية على الشعب اليمني. بناء مدينة عسكرية على الأرض اليمنية المحتلة قيمتها ١٠٠ مليون دولار .

تواصل الرجعية السعودية استعداداتها لتنفيذ نأمرها ضد شعب اليمن في الشمال والجنوب ، مؤكدة بذلك على دورها كقاعدة دابت على تنفيذ برامج الإمبريالية والعمل على بسط نفوذها في منطقة الخليج وشبه الجزيرة العربية . نعد أن لها تنفيذ بعض أطباعها في أراضي اليمن باقسطاع أراضي ( نجران جيزان ، عسير ، والوديعه ) ... تسمى الآن لجمالها مناطق عسكرية ، بغية استمرار أعداءها على أراضي اليمن ، وشن حملات المرتزقة والرجعيين ضد جمهورية اليمن الديمقراطية ولقد جاء إعلان الأمير سلطان بن عبد العزيز وزير الدفاع والطيران السعودي ، عن بناء مدينة عسكرية بلغت تكلفتها ما يزيد عن ١٠٠ مليون دولار ليكشف ، وبشكل سافر عن النوايا العدوانية التي يبنيها النظام السعودي لشعب اليمن وحيث يأتي أعداد مدينة ( نيو ) كمناطق عسكرية قبتها أكثر من مائة مليون دولار متراخفا تماما مع سياسة هدر حقوق وأموال الشعب في نجد والحجاز والذي لا يزال يعاني من وطأة المرض والجعل والجوع ، والنخلف الثقافي والاجتماعي ، وهو من جهة ثانية توظيف هذه الأموال في خدمة الأهداف الإمبريالية الرجعية إزاء الحركة الثورية في اليمن والنظام التقدمي في اليمن الديمقراطية ...

ان الوقائع اليومية تؤكد باستمرار على تلق الرجعية السعودية وحلفائها من مشايخ ( اتحاد الإمارات العربية ) إزاء تغير موازين القوى في هذه المنطقة ووجود نظام تقسيمي في اليمن الديمقراطية ، وتزايد الحركة الثورية في اليمن بالشكل الذي يحد من إمكانيات الرجعيين والمستعمرين في تحقيق أطباعهم ومشاريعهم الانتقامية ، وتوطيد أحوالهم العسكرية ...

ها وقد أصدرت منظمة جيش الشعب الثوري في اليمن الشمالية بيانا عن تزايد النضال الثوري في الشمال جاء فيه : أن تصاعد واتساع النضال الثوري المسلح للجماهير اليمنية في مختلف الوبه الجمهورية العربية اليمنية ( الشطر الشمالي من الوطن اليمني ) وصمود المناضلين الثوريين بتأييد ودعم أوسع الجماهير اليمنية في المدن وفي الأرياف ، ونجاحهم في انزال الخسائر الفادحة بقوى الاقتاع والعمالة ، ومطاردة جلادي الشعب ومستغله في مختلف المناطق قد أربعت الطغمة الإنفاضة الكبرادورية المسيطرة على السلطة والمنعمه بذروات البلاد على حساب فقر ويأس الملايين من أبناء شعبنا اليمني البطل .

وأضاف البيان: وفي الأشهر الخمسة الماضية وبعد زيارة القاضي الحجري رئيس الوزراء للرجعية السعودية وقبائه هناك بيع أراضي نجران وعسير وجيزان اليمنية للرجعية السعودية وإدخاله الجمهورية العربية اليمنية عضوا في الحلف الإقليمي السعودي الإيراني

ان منظمة جيش الشعب الثوري تهيب بكل قوى التحرر والتقدم في العالم الوقوف بجانب نضال شعبنا العادل ودعاه بمختلف الوسائل وشجب الأعمال الإجرامية التي يمارسها الطغمة الحاكمة في بلادنا . لتتحد كل قوى الشعب اليمني وقواه الوطنية والديمقراطية في جبهة وطنية ديمقراطية موحدة — النصر لقوى الثورة — والموت لأعدائها .

صادر في ١٥ - ٨ - ٧٢ م  
منظمة جيش الشعب الثوري  
الجمهورية العربية اليمنية

# انتصر الاضراب العام ومظاهرة الاخضراب رغم محاولات التمييز!

المواد الغذائية من جهة . وسعت ، من جهة ثانية ، إلى اغراق الاضراب من مضمونه ، فإذا بالذين هم أساس المشكلة يحجبون بدورهم على ... الغلاء والاحتكار !! من جهتها نبتت الدولة الاضراب . وقالت على لسان وزير الاقتصاد ، ان الاضراب حق مشروع للعمال في سبيل التعبير عن موقفهم من استنكار موجة الغلاء ... العالية !! وانضمت إلى الدولة والتجار قوى اليمن المختلفة .

الوطنيون الاحرار ، على لسان محمود عمار ، يؤيدون الاضراب لكن يعتبرون ان الظاهر لا يكفي ، بل « يجب على الحكومة ان تجد الحلول » . الحزب الديمقراطي الاشتراكي الاسدي أيد الاضراب والمظاهرة ، لا بل دعا أعضاء إلى المساهمة بها .

مجلس النقابة الحريص على «مصلحة الإنتاج» كانوا يلعبون دورهم بأمانة كخبريين للاضراب وكأولام للإدارة ورب العمل . فكونوا بنعيمهم «قادة» لا يسبي « نقابة مستخدمي وعمال مؤسسات غندور » .

لقد نجحت نقابة عملاء أرباب العمل في مع عمال معامل غندور من التعبير عن تضامهم مع باقي قطاعات الطبقة العاملة اللبنانية . . هذه الطبقة العاملة التي أعلنت الاضراب العام في تشرين الماضي ، ووقفت وقفة رجل واحد تضامنا مع نضال عمال وعاملات عمال غندور المصريين . وهي تستحق التثناء من أسسها لكنها لن تحصد إلا الخزي والعار في صفوف العمال . ويبي أن عاملات وعمال غندور عبروا عن رأيهم الفعلي في سلطة الاحتكار والغلاء والتجوع بواسطة العشرات منهم الذين شاركوا في الاكلاف الهادرة من زملاتهم ورفاقهم من شغيلة وكسبة هذا البلد .

### هكذا حاولوا استيعاب وتبني النقمة الشعبية

« اليوم اضراب ضد الغلاء » يشارك فيه العمال والتجار والصناعيون والمزارعون وأصحاب المصارف ، وتدعاه كل الأحزاب بلا استثناء ، ولا ترفضه الحكومة — هذا العنوان الكبير الذي طالعنا به صحيفة « العمل » الكاثوليكية بلخص محاولة تحويل الاضراب إلى إجراء يجمع عليه الحكام والحقوقيون ، والحقنرون والمستقلون والكادحون ، ضد شبح وهمي يحاربه الجميع ولا يتجسد بأحد هو ... الغلاء ! أعلنت جمعية التجار مشاركتها في الاضراب ودعت إلى اقبال المناجر . وضرت بذلك عصفورين بجحر واحد . أقتلت مناجرها في وجه غضبة الجماهير على مخزني ومحتركي

وسط تأييد وتصفيق الجماهير على جانبي الطريق ، حيث تفرقت بعد الاستماع إلى خطاب بعض ممثلي القوى الوطنية والديمقراطية . وكانت المظاهرة ، بلا شك ، أكبر مظاهرة عرفت في البلاد حول القضايا المعيشية والاجتماعية ، إذ زاد عدد المتظاهرين عن ٢٥ ألف متظاهر . على أن أبرز ما في الاضراب وأرباب العمل والتجار وقوى اليمن تبني الاضراب واحتواء المظاهرة ، والفشل الذي منيت به المحاولة أمام استمرار الجماهير على تعيين الهدف الرئيسي لتقمتهم وغضبهم : سلطة الاحتكار والنهب والسمسرة !

## الخزي والعار لنقابة عملاء أرباب العمل في معامل غندور

كانت « نقابة مستخدمي وعمال مؤسسات غندور » النقابة الوحيدة — من بين مئات النقابات والهيئات المهنية والشعبية في طول البلاد وعرضها — التي خرجت عن الإجماع العام يوم الثلاثاء الماضي .

فقد أصدر مجلس النقابة بيانا يعلن فيه « الاضراب الرمزي » بالتوقف عن العمل مدة خمس دقائق !! ولماذا ؟ لأن المجلس العمالي الكاسح تأييدا للاضراب العام يوم الثلاثاء الماضي .

هنا قنا مجلس النقابة قد أثبت مدى أمانته للهدف الذي تأسست النقابة من أجله في مطلع هذا العام . وهو هدف عزل هذا الفصل الطلعي من الطبقة العاملة عن الجسم العمالي وتسليط عملاء أرباب العمل عليه بواسطة الارهاب والتهديد والصرف —

العمل .

حقا يحق لمجلس النقابة ان يفاخر بأنه يلعب دوره على انه وجه كشرطه نقابية مهما الأول والاخير ضبط عاملات وعمال معامل غندور لا فيه « مصلحة الإنتاج » !

وبعلمنا مجلس النقابة هذا انه سيسعى لتطبيق رفع الحد الأدنى للأجور إلى ٢٢٥ ليرة وزيادة الخمسة بالمائة غلاء معيشة . مع التفكير بأن الحد الأدنى لأجور عمال مؤسسات غندور يبلغ ٢٢٩ ليرة و٢٠ قرشا . صحيح ان بعض عمال غندور يتقاضون هذا الحد الأدنى المرتفع ، في حين ان قسما كبيرا منهم هو من النساء والحدث الذين لم يقبضوا حتى الآن الحد الأدنى القديم ( ٢٠٥ ليرات ) . ولكن من نال هذا المكسب ؟ لقد ناله العاملات والعمال بأضربهم الرائع في تشرين الماضي . نالوه يوم يوسسف علي المطار وقاطبة الخواجه . نالوه بعشرات المعتقلين . ودفعوا ثمنه أكثر من ٦٠ عاملة وعامل صرفتهم إدارة غندور من العمل وشردتهم مع عائلاتهم .

هكذا نال عمال معامل غندور الحد الأدنى المرتفع . فابن كان الذين يترعبون حاليا في



وكان لا بد لنجاح هذه المسرحية من مساهمة القيادة النقابية اللبنانية . فطلب كبريال خوري دوره بنجاح يستحق ولا شك تشييد السلطة والتجارب . فقد توجه رئيس الاتحاد العمالي العام ببناء الى العمال طالبهم فيه « بوجوب التزام الهدوء والاتجاه الى مكاتبهم وأمانة عملهم اليوم الثلاثاء مع وقف العمل » لتنفيذ اضراب رمزي وسلمي استنكسارا « لوجبة الغلاء الفاضل » ، وتأييدا لأعمال الحكومة في مكافحة الغلاء .

لا يكتفي ان تكون الدولة « غير راضية » للاضراب ، كما تريد « العمل » فخريرال خوري يرى في الاضراب تأييدا لها على تدابيرها في مكافحة الغلاء .

وتكتفل فصول المسرحية ببدا المفاوضات بين قيادة الاتحاد العمالي والتجار للتسويق بصدد الغلاء . وأخيرا ، يظهر غريبرال خوري مع وزير الاقتصاد على شاشة التلفزيون في دورين متكاملين : رئيس الاتحاد العمالي يلعب دور المدافع الذي لا يبلن عن مصالح العمال والكسبية . والوزير يلعب دور الحاكم المقتنع بضرورة ضرب جشع الاحتكاريين والتجاوب مع مطالب العمال ! وهو الوزير نفسه الذي كان بالأمس فقط يدعو المواطنين الى مساعدته على كشف مخزني المواد الغذائية والاحتكرين .

وأخيرا ، ليس آخر ، جاءت الصحافة البرجوازية « الذكية » لتضفي المسمات الأخيرة على المسرحية ، وطوال أكثر من اسبوع ، بذلت جهود لا تعد للنصل بين الاضراب العام والمظاهرة . هناك اجماع على الاضراب العام . أما المظاهرة ، فهي استغلال سياسي للاضراب العام من قبل « اليسار » . وإمانا في سياسة التوكيد على « انشقاق » الحركة الجماهيرية ، أوليت أهمية بالغة لإذاعة تحركات « اتحاد قوى الشعب العامل » وإبرازها على الصفحات الأولى ، بقصد واضح هو إبراز القوى القابلة للاستيعاب ، وطمس الجماهير المنفذة حول « لقاء الاحزاب » !!

... وهكذا فشلوا

غير ان كافة هذه المحاولات ما لبثت ان باء بالفشل . لم يلتزم العمال الهدوء ولا هم مكتوا في أماكن العمل . بل ضربوا عرض الحائط توجيهات القيادة البيئية الناطقة بلسان السلطة والبرجوازية في صفوف الطبقة العاملة . فقد غرض العمال تنفيذ الاضراب على ارباب العمل . منذ صبيحة الثلاثاء ، أخذت الحفلات العمالية تنفذ في ساحل المتن الشمالي بشكل خاص . وقد لبي العمال دعوة « اللجان العمالية » ( راجع نداهه في مكان آخر ) لفرض تنفيذ الاضراب واقفال المواصلات والحرفات . انطلقت مسيرة عمالية منسقة التينة نحو سد البوشرية حيث اجبرت معمل العصامي للتسجج ( أكثر من ألف عامل ) على قتل ابوابه واخراج العمال . وانضم مئات من عمال المصلي الى المسيرة التي طافست المنطقة نحو الدورة واقتلت الدباغات على النهر ، ومعامل باتا وسليبي كونفورت والعشرات غيرها من المعامل والحرفات . وضمت المسيرة ما يزيد عن ألف مظافر قبل أن تنفر حوالي الساعة العاشرة صباحا . الشيء نفسه تكرر في الدكوانة - نسل الزعتر - المكلس ، حيث سار ماضل « اللجان العمالية » في طليعة مسيرة عمالية طافت المنطقة بأسرها اقتطعت المواصلات والمشاغل ، وانضمت اليها أعداد متزايدة من العمال خلال طوافها منطقة المكلس الصناعية . وكانت كافة هذه المسيرات تردد بصوت واحد ادانتهم للسلطة المحتلة للاحتكرين وكبحار المستوردين ، معددة المطالبات الجماهيرية للحد من الغلاء وعلى رأسها السلم المتحرك للأجور وحصر استيراد وتوزيع المواد الغذائية الضرورية بالدولة ، وخفض الإيجارات وغيرها .

فقد غرقت القاعدة العمالية ، بضغوطها ،

تعيين موعد للاضراب العام كما حالت دون الغائه بعد اقدام الدولة على اجراءاتها خوري دوره بنجاح يستحق ولا شك تشييد السلطة والتجارب . فقد توجه رئيس الاتحاد العمالي العام ببناء الى العمال طالبهم فيه « بوجوب التزام الهدوء والاتجاه الى مكاتبهم وأمانة عملهم اليوم الثلاثاء مع وقف العمل » لتنفيذ اضراب رمزي وسلمي استنكسارا « لوجبة الغلاء الفاضل » ، وتأييدا لأعمال الحكومة في مكافحة الغلاء .



## الغلاء في الأرقام وفي كلام الناس

قام مندوبو « الحرية » بجولة سريعة خلال هذا الاسبوع للسؤال عن أسعار بعض المواد الغذائية الرئيسية في احياء الضواحي الشعبية ( النبعة . الشياح . برج خمود . النهر ) . نشتر فيما يلي لأنتحة مقارنة تبين تحولات الأسعار بين الفلاح والمنتج وتاجر سوق الخضار والبائع بالفارق في دكاكين الأحياء :

اسعار مبيع الفلاح ( بالفروشي اللبنانية ) للكيلو	اسعار المبيع في سوق الخضار	اسعار المبيع في الضواحي
اللوبياء ٦٥	١٠٠	١٣٥ - ١٥٠
الخباز ٤٠	—	٥٠ - ٧٥
الكوسا ٢٥	٢٥	٦٥
اللوبياء الحراء ٨٥	١٠٠	١٥٠
البطاطا ٢٠-١٨	٢٨	٤٥ - ٦٠
البصل ٢٠-١٨	٢٥	٢٥ - ٤٠
الثوم ١٠٠	٢٠٠	٢٦٥

قال فرحات ابو يوسف ( بائع خضار على العربية في الشياح ) :

ان ارتفاع الاسعار يجعل الزبائن يمتنعون عن الشراء ، فزبد كمية التلف في الخضار التي نشترها . والنشب مش قادر ياكل . ايجارات . مواصلات ، وكهرباء ومي وكل شي غالي . التجار بدهم ياكلوا الشعب . والنشب لازم يحدد موقفه . كل اللي قالوه عن ان الحكومة سترخص حكي يحكي . ما بتحل مشكلة الاسعار الا بثورة على المحتكرين اللي بيعصوا دم الشعب !!!

وقال ابراهيم عميرات ( عامل من الشياح ايضا ) :

« الحكومة ما بتقدر تحل المشكلة . لان الحاكرين هم التجار . وكيف بدهم يصدروا قوانين ضد حالهم !!! »

نسمرة ( ربة بيت في برج خمود ) :

« الحالة ما عادت تطاق ، معاش زوجي ٢٢٥ ليرة بالشهر . بعدما ارتفعت الاسعار الرخيص منها . اما الغالي ، مثل اللوبياء الفاصوليا ، فلا ناكلها » .

هل شاركت في مظاهرة الغلاء ؟ لا ما شاركت . لان الوقت مناخر . لازم الاحزاب تقوم بحملات اعلامية لان اكثر النسوان ما عرفوا بالمظاهرة . ولزم المظاهرة تبدأ من كل المناطق وتنتفي في مكان تجمع واحد في وسط المدينة . ولزم يكون توقيعها مبكر لتقدر النسوان تشارك فيها . وداد ( كورنيش النهر ، ربة بيت ) :

« الحالة سيئة . خاصة على الفقراء . زوجي وكل اولادي يشغلوا . لكن نتعرض للاغلاس في نص الشهر . ايجار البيت ( غرقان ) ١٥٠ ليرة بالشهر عدا الرسوم والضرائب لا نشترى الارز . السكر ؟ فقط عند الضرورة . اللحمة ؟ ناكلها عندما يمرض احدنا فقط الحالة موميا سيئة » .

وماذا عن النظاهرة ؟

— لو كان في حركة نسائية في الحي كنا ركعنا التجار وقطعنا الطريق .

الاضراب العام كما يفهموه هم : تعبيرا عن نقيمتهم ضد سلطة البرجوازية ، وسلاحا لفرض تنفيذ مطالبهم ! ومثلما فشلت محاولة تبني الاضراب العام ، فشلت محاولة طمس مظاهره الاحزاب . فلم يذ صوت واحد ، من بين ٢٥ ألف مظافر ، عن ادانة الغلاء جسدا بالنظام والبرجوازية والسلطة السياسية القائمة !!

### نحو الاضراب العام المفتوح

قلنا في العدد الماضي ان الاضراب العام ليوم واحد ينتج المعركة ضد تدهور مستوى معيشة الشعب ولا يختتمها . وقد كان الاضراب ومظاهرة الاحزاب بالفعل اقتناعا لمعركة ، لا خاتمة لها كما ارادت السلطة والبرجوازية وعملاتها في صفوف الحركة النقابية . اما الرد البالغ على المترددين والمتنظرين ريثما تستكمل السلطة اجراءاتها في « مكافحة الغلاء » ، فقد جاء من الحكومة نفسها التي قررت تهديد قانون الاجارات حتى نهاية عام ١٩٧٢ . مدافعة بذلك عن مصالح كبار الاكالك المقارنين ، مطعنة بواقعة لا مثابة استنهارها بطلب تخفيض الاجارات وسن قانون اجارات جديد .

ولقد اثبتت تطورات الاسبوع الاخير الحقائق التالية : ان سعي الدولة وارباب المعمل والتجار لاستيعاب ومنيع الاضراب العام والمظاهرة هو التعبير الدقيق عن رفضهم اتخاذ الاجراءات الجادة الكفيلة بوضع حد لتدهور مستوى معيشة الجماهير . فالفاء اجازات الانسداد المسبة لا يسع الاحتكار بقليل او كثير . وكافة مشاريع تحديد الاسعار تبحرت فحاة . وزودة الخمسة بالقة ورفع الحد الأدنى للأجور قد ابتلعها الغلاء سلفا . هذا كله بالإضافة الى الامعان في تحدي ارادة الجماهير في تهديد قانون الاجارات .

ان الدور التضللي الذي تلعبه القيادات النقابية البيئية وتوظيف مواقفها النقابية من أجل ضبط الطبقة العاملة تحت سيطرة ارباب العمل والسلطة وتجيير الحركات الشعبية لصالح السلطة — كل هذه الوجة لدور البيئ النقابي ظهرت واكتشفت بوضوح اكبر لدى اوسع جماهير الشفيلة خلال الاسبوع الماضي . وهي تؤكد مرة نثر المرة أهمية بناء المعارضة العمالية القاعدية العاملة من أجل تغيير تركيبة الحركة النقابية الحالية نحو حركة نقابية جماهيرية موحدة بقيادة ترقية ركيزتها عمال الصناعة والارض .

ان اقدام كافة قوى السلطة والبرجوازية والبيئ على تأييد الاضراب العام يعبر تعبيرا عميقا عن الغلاص قيادات الاقطاع السياسي والبرجوازية المتزايدة أمام الثقة الجماهيرية ، وعجزها الطرد عن حل أبسط قضايا الشعب . واذا كانت تسعى من وراء تأييدها للاضراب وتأييد بعضها للتظاهرية ( الاحرار ، حزب الاسعد ) الى الإبقاء على تماسك جمهورها الانتخابي ، فانها باتت تدرك جيدا ان الارض تبتد تحت أرجلها ، وانفغات متزايدة من الجماهير باتت ترى في اليسار الخطر المبرر الفعلي عن مطالبها ومطالبها والمدافع الامين عنها .

لقد كان الاضراب العمالي العام ومظاهرة الاحزاب النذير بتفكرات قادمة . وقد تبين من خلاله مدى اتساع الثقة الجماهيرية وعميق الاستعدادات التضاللية في اوساط جماهيرنا . فليكن ، إذن ، المقدمة لتتحيز الجاد للاضراب العام المفتوح يوم ٢٨ أيلول المقبل ( تنفيذاً لتوصية مجلس مندوبي الانحداد العمالي العام ) . ولتتضافر كافة جهود القوى الوطنية والتقدمية لتوسيع الحملة وتكثيفها وتصعيدتها بكافة الاشكال والوسائل .

## « اللجان العمالية » تدعو للشفيلة لتفند الاضراب العام وانجم مظاهرة الاضراب

تحت شعار « لننفذ الاضراب العام . لنشارك في التظاهرة الجماهيرية الكبرى » ، أصدرت « اللجان العمالية » عددا خاصا من نشرتها الجماهيرية «نضال العمال» فيما يلي نصه :  
\* نداء من اللجان العمالية ...  
\* الى كل الذين يسحقهم الاستغلال الى كل الكادحين من ابناء شعبنا : — انجاح الاضراب العام مهمة كل العمال الشرفاء ..

\* ايها الاخوة العمال  
\* لقد قطع الكل .  
\* وقاحة المحتكرين وجهلهم بلغت الذروة .  
\* محاولات الدولة في تسفير نواظنها لن تدفع احدا .  
\* حلف المحتكرين والدولة يحاول بشكل النقابية من أجل ضبط الطبقة العاملة تحت سيطرة ارباب العمل والسلطة وتجيير الحركات الشعبية لصالح السلطة — كل خسره في مغامرته الفاشلة ضد المقاومة الفلسطينية .

\* يقولون ان سبب الغلاء هو ارتفاع الاسعار في العالم ، نريد ان نسألهم عن اي عالم يتكلمون ؟ عن السوق الرأسمالية العالمية بالطبع . ولكن هل من البدهي ان تكون ملتحقين بالسوق الرأسمالية العالمية ؟ هل كتب علينا نحن في لبنان ان نعاين كل نتائج الازمات الرأسمالية في الغرب ؟

\* حتى اذا سلمنا ان سبب ارتفاع الامعار هو ارتفاعها في الخارج ، فيدلونا على بلد ارتفع فيه سعر الارز لثلاثة اضعاف ، نتحداهم ! ان ينشروا مقارنة بين ارتفاع الاسعار في الخارج وارتفاعها في لبنان ، لينضج مدى التزوير والكذب الذي تلجأ اليه ابواق الدعاية الرسمية في تبريرها للغلاء .

\* ويقولون انجشع المحتكرين هو السبب ، ثم يدعون هؤلاء الاحتكاريين انفسهم الى اجتماعات اللجان المكلفة بدرس وسائل محاربة الغلاء .

\* ويقولون ان المراقبين الرسميين ساروا لمحاربة الغش ، والغش اماننا ولا رادع يردعه .  
\* ونحن ماذا نقول ؟  
نقول ان الدولة دخلت في ايار الماضي في مغامرة عسكرية ضد وجود المقاومة في لبنان ففشلت . ولم تهر هذه المغامرة دون تكاليف ايت الرأسمالية ان تتجلبها لانها اعتمدت ان تحل النتائج الى الجماهير الشعبية . ان رفع الاسعار ما هو الا تعبير عن رغبة الاحتكاريين في تحميل الجماهير كلغة

٨ — الفاء الصرف المكفي .  
٩ — شمول العمال الزراعيين بتقديمتهم الضمان الاجتماعي .  
اللجان العمالية  
في ٢٧ — ٨ — ٧٢

## اقتصدوا في الكهرباء لأن فساد دولتكم يهدد الطاقة الكهربائية !

عدم تقيدها الدقيق بتنفيذ العقد بلغت ١٠ ملايين ليرة للمرحلة الاولى و ١٠ ملايين للمرحلة الثانية وكما حصل بالنسبة لفضيحة « كروبال » حصل لفضيحة معمل الجيه . لم يكن هناك صفقة سرقة وانتفاع كبيرة وحسب وراء التعاقد مع الشركة اليابانية ، لا بل ان المسؤولين قدموا لها كافة التسهيلات لكي تفرق العقد دون ان تتحمل الاعباء المالية المترتبة على ذلك .

هذه هي النقطة الرئيسية التي تفضح الاستهتار بأموال الشعب وانتفاع كبار المسؤولين على حسابه وتحمله نتائج سرقاتهم ونهبهم على شكل أزمات انقطاع التيار تعيد البلاد الى عصر « السراج والفيتيلة » في بلد الإشعاع والنور . . والسبب واضح : تعاون الاحتكارات الأجنبية على نهب الخزينة اللبنانية بالتعاون مع كبار المتنفذين والمسؤولين .

### الحلول ( السرية )

منذ بروز أزمة الكهرباء وهي مخاطلة بظلام من « الاسرار » ، بدع لحد اطل في مؤتمر الصحفي في البحث عن « سر » انقطاع التيار الكهربائي . وبعد انفضاح « لسر » ، طلعت علينا الصحف بان الحكومة اتخذت مقررات « سرية » لحل الأزمة . اسرار باسرار ننشر الظلمة في ابلد . واسرار باسرار لم تعد سرا على أحد . ما هي هذه الحلول «السرية»؟ العمل على شراء مولدات حرارية تعمل بواسطة الغاز من شركة امريكة ، بمساج شراؤها وتركيبها الى ١٤ شهرا ( اي تكون قد تقريبا خربا مظلما ونحن نجهد بالاقتصاد في الكهرباء نبعنا لإرشادات وزارة الاعلام !!! ) . والاهم في شأن المولدات العاملة على الغاز انها تستخدم لمدة ثلاث سنوات فقط . ذلك ان تلك هي المدة لتنفيذ المرحلة الثانية من معمل الجيه وتجهيزها بتربع مجموعات ( طاقة كل المولدات العاملة على الغاز تزيد كلفة انتاج الكيلواط — ساعة من ٢ قروش الى ٦ قروش .

وهكذا — فيفضل هذه الاجراء العبقري لن تجل أزمة انقطاع التيار الكهربائي خلال الخريف القادم . ولا حتى خلال العمام القادم نفسه ! بالإضافة الى انه سوف يؤدي الى رفع أسعار استهلاك الطاقة بمعدل الضعفين !

في الوقت نفسه ، اقترح الخبراء وسائل عدة لسد النقص في الطاقة خلال الاشهر القادمة . فانه من الممكن استيراد مولدات كهربائية جاهزة وشحنها بالبطارية . كما ان ثمة شركات عالمية مسعدة لتأجير المولدات الحرارية لثلاث استثنائية كالحالة التي نحن فيها الآن ، ومن هذه المولدات ما هو محمول على بواخر يمكن ان ترسو في المياه اللبانية . وبعد شبكة التوزيع مباشرة بالطاقة الكهربائية . لكن السلطة بعيدة كل البعد عن كل هذه الحلول . فالحلهم ، أولا بأول ، الاستمرار في تنفيذ المشاريع التي دفعت عليها ملايين الليرات من العمولات، ونهب المتنفذين من خلالها عشرات الملايين . ويبقى على المواطنين ان يقتصدوا في الكهرباء ، لان منطق النهب والسرقة يقضي بان تصبح الطبقة وريات المنازل هم المسؤولين عن هدر الطاقة الكهربائية !!

« اقتصد في الكهرباء لان الفساد والانتفاع في ادارة دولتك يهدر الطاقة الكهربائية » . هذا هو الشعار الفعلي لازمة الكهرباء . وفي الوقت الذي تصر فيه اجهزة الاعلام الرسمية على تحميل الطبيعة وتبذير ربات البيوت المسؤولية عن الأزمة ، يتبين من تقارير اجهزة الدولة الأخرى ضخامة حجم فضائح النهب والسرقة والاهمال الكامة وراء انقطاع التيار وما استدعاه من بدء تقنيته .

### في اساس الأزمة : العطل في معمل الجيه والذوق

جاءت وقائع الاسبوع الماضي تؤكد بالارقام ما قيل عن ان اسباب الأزمة الفعلية ليست الشح في المياه ، وانما عطل مجموعات توليد الكهرباء في معمل الذوق والجيه . فقد تبين ان عطل مجموعات الذوق وقع قبل سنتين ، لكن الادارة الفريضة على ان يقتصد المواطنين في الكهرباء لم ترسل المجموعة للتصليح الى بريطانيا الا منذ سنة فقط . كذلك انضج ان معمل الجيه اعطى نصف طاقته ( ٢٧٧ مليون كلووات — ساعة بدلا من ٧٢٠ مليون ) بسبب تكرار الاعطال التي أدت الى توقفه مرات عديدة كان آخرها في تموز الماضي .

ووراء هذه الاعطال المتكررة ، نطل فضيحة معمل الجيه التي هدرت عشرات الملايين من أموال المواطنين لنصب في جيوب الشركات الأجنبية وبعض كبار المتنفذين . وبين من تقرير اعندته اللجنة الفنية القضائية منذ سنتين

الوقائع التالية :  
\* تمترفت اللجنة أولا بأول انها لم تسلم كامل المستندات ، خاصة تلك الموجودة عند مسؤولين كبار من العهد الماضي ، كما انها لم تستطع التحقق في كل ملبسات فضيحة الجيه بسبب محدودية صلاحياتها .  
□ يقول تقرير اللجنة ان دفتر الشروط لشراء تجهيزات معمل الجيه وضعه اجهزة قليلة الخبرة والكفاءة ، فجاء ناقصا رغم ان اعداداه استغرق أكثر من أربع سنوات .

\* اعطى الامان سلفا لشركة « طوشيا » اليابانية ، دون دراسة واقية للعروض التي تقدمت بها شركات مختلفة بلغ عددها ٢٤ شركة .

□ بعد التعاقد مع شركة « طوشيا » ، قدمت هذه ومعدات اجهزة تخلف عن تلك التي احضرها العرض الذي تقدمت به اصلا . ومن بين هذه المعدات مولدات كهربائية امريكية ( من صنع « جنرال موتورز » ) يعود تاريخ انتاجها الى عام ١٩٤٧ . وبالإضافة لذلك كانت هناك نواقص غنية عديدة لاحظها الخبراء وانشروا اليها في تقريرهم . الا ان احدا لم يعمل على التنبه اليها ، فكانت النتيجة ان معمل الجيه تم تجهيزه بمعدات لا تتوافق كليا مع متطلبات الشبكة الكهربائية اللبنانية . وهكذا غان مجموعتين من مجموعات العمل غير مؤهلتين لتحصيل نتائج اضطرابات الاحوال الجوية في لبنان فضلا عن ان عمرها الانتاجي قصير .

□ في علاقتها مع الشركة اليابانية ، اخذت مصلحة كهرباء لبنان تنقل من مركز ضعف الى مركز ضعف اكبر ، بالنسبة الى الجانب التعاقدى مع الشركة ، وذلك لاسباب يعتبرها التقرير غير واضحة ولا مبررة . لا بل ان سلوك مصلحة كهرباء لبنان منح الشركة كل الامكانات لكي تهرب من دفع غرامات على



# الدولة تماطل في نقتل سوق الخضار والتجار ينهبون الفلاحين والعمال

سوق الخضار الذي يحتم على قلب العاصمة ، وسط أكوام النفايات ، والإزدحام الذي يتصذر معه الانتقال العادي فكيف بالشاحنات المحملة بالخضار أو الذين يكسبون يقضون نهارهم ينتقلون ببطء تحت الانتقال حتى وكأنهم في ظل نظامنا البرجوازي « حيوانات » في عهد ما قبل اختراع المحلة !!

سوق الخضار أو المشكلة القديمة والجديدة الدائمة في ذات الوقت يعكس أزمة القطاع الزراعي في المجتمع اللبناني، ويوضح بطريقة لا تحيل اللبس والتساويل كيفية معالجة الحكومة والمسؤولين للآزمات إذا كانت بعزل أو بعيدة بعض الشيء عن القطاع السياحي والمصرفي . واليوم وكل يوم تكرر الحفلات الترحيبية ببعض المهاجرين الذين يكتفون الشعب الفقير ملايين الليرات لا يحصل القطاع السياحي حتى ١/٢ ما تنفقه الخزينة عليها . ولكن من الأفضل العودة إلى موضوع سوق الخضار .

وعود ... ومشاريع في الإدارج إذا كانت أزمة التفرغ في سوق الخضار والإوامخ التي تترامح فيه كافية لنقله من الزاوية التي ينحسر بها وبالتالي تفرض ضرورة بناء سوق جديدة وعصرية ، فإن الدولة كعادتها دائما لا تنفذ مشاريع التجار الا تحت الإلحاح بينما لا تحاول تنفيذ مطالب الفئات الشعبية الا تحت الضغط .

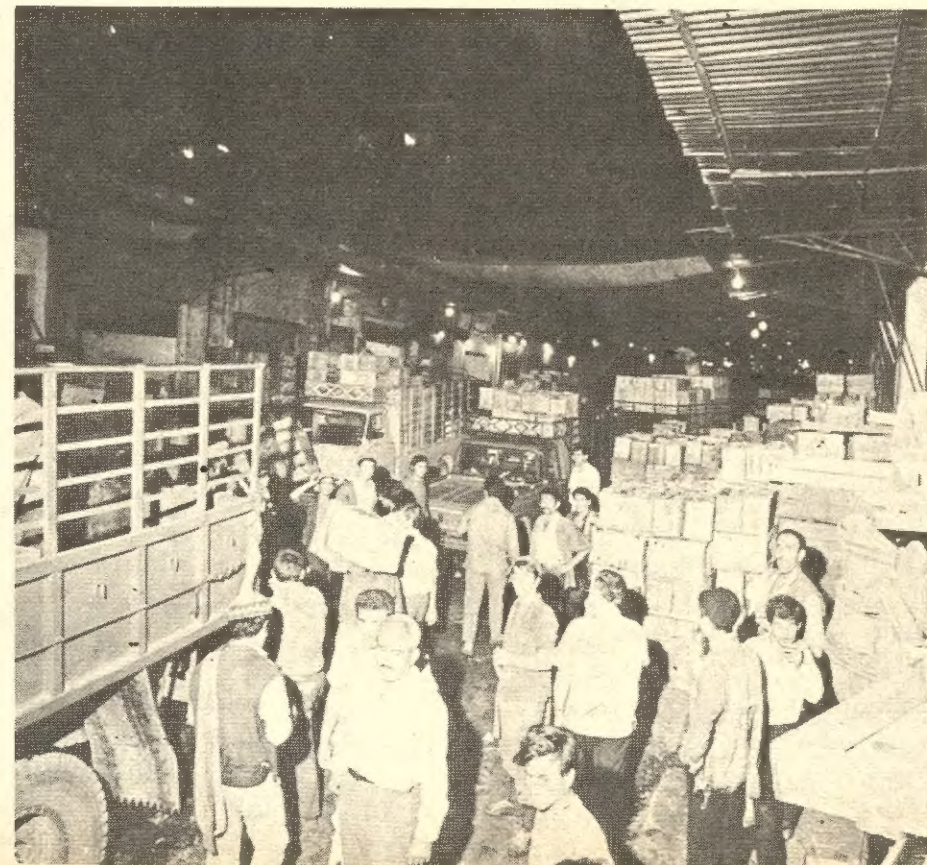
وعلا بدأ الحاج تجار سوق الخضار مطالباً بضرورة نقل السوق من مكانه إلى موضع آخر وقد قاد هذه المطالب كل من نقابة تجار الخضار بالجملة ونقابة بيع الخضار بالمزق ، وطيلة السنوات بين ١٩٥٠ و ١٩٦٨ ظلت الودع مجرد وعود، وفي عام ١٩٦٨ مكنت الحكومة شركة (سيكورسي) الفرنسية من وضع دراسة عن انسوق تبين فيها أن السوق بوضعه الحالي يشكل خطراً احتياطياً لتصدير الأراضي والحشرات كالجرذان والفئران وغيرها كذلك تبين أن السوق بالوضع الإرتجالي الذي بني على أساسه ترك بصماته على طريقة التعامل السائدة فيه وهذا الأمر جعل الفلاح مجرد مصدر للخضار لا يعرف عن بضاعته سوى أنها تباع ويسعر مبدن دائماً . وتشير الدراسة إلى إيجاد قطعة أرض مناسبة على مقربة من العاصمة تقوم عليها تجهيزات جديدة وشوارع عسجة ورفع مستوى الإكراه عن طريق توزيعهم كمحل دائمين وجنهم هذا أيضاً فكرة حمل الصناديق لمسافات طويلة وخاصة في الوقت بين السادسة والسابعة مساء وبين الثامنة والخامسة صباحاً حين يتحول التسوق إلى بسطات للبيع مما يتصذر على الشاحنات الوصول إلى المحلات.

ولكن إذا كان هذا ما أشارت به دراسة

التجار غانها في المقابل ترك لهؤلاء الحبل على القارب في علاقاتهم بالفلاحين والمزارعين التي تجبر الفلاحين على الإنصاع لها تحت وطأة الحاجة والعوز . أما كيف تتم عملية البيع في السوق فهذه هذه الموهلة : يقوم الفلاح بجني محصوله من الخضار أو الفواكه وتميئته ضمن صناديق خشبية أو أكياس بعد ترضيه ويحمله في الشاحنات التي تنال اجرا متفولاً بين ٢٥ و ٥٠ قرشاً على القطعة . وحين وصول الخضار إلى التاجر يتولى هذا بواسطة عماله من الإكراه انزال البضاعة من سيارة الشحن وحسب اجرا هو ١٠ قروش لما تكل كيس او صندوق . وحين تبدأ عمليات البيع والتي غالباً ما تبدأ بعد الواحدة صباحاً وأكثر الأحيان يكون الفلاح غالباً عن السوق وإن كان حاضراً فإنه لا تصل الساعة إلى هذا الوقت حتى يكون قد استسلم للنوم على بعض الصناديق الخشبية الفارغة الملقاة وسط المحل .

عند ذلك تبدأ عمليات النهب في الوزن وفي الاسعار أيضاً ، فالسرقة في الأوزان تتم على الخضار الموزونة مثلاً كالفاصوليا واللوبياء الخضراء وغيرها فالكيس الذي وزنه ٢٠ كلف يسجل في الفانورة بـ ٢٠ كلف وطبعاً يلتمس التاجر الفرق والذي يعني تلك القيمة . بالإضافة إلى سرقة هسو يتقاضى عن كل ١٠٠ ليرة مبلغ ٧ ليرات . وكان هذا لا يعني لكى يسد نهم وجشع التجار فالتاجر تربطه صلات معرفة عائلية او مصلحة بعدد من تجار الفرق ، وأمام وجود عدد كبير من الحال يرى أنه لا بد أن يكون هناك جاذب لحفظ ارتباط هؤلاء به ويكون ذلك بأن يقول تاجر الجيلة لهؤلاء : « أبيع حسب الاسعار في السوق » . وحجته في ذلك أن الاسعار لا تنفع الا في الصباح . وفي اليوم التالي يقوم تاجر الجيلة بتسجيل الاسعار التي يريدتها على الفانورة التي يرسلها للفلاح بعد أن يبتلع القسم الأكبر منها .

إذا كان هذا الوضع بعد ذاته كافيًا لمطالبية الفلاحين المتكررة ببيع عادل وحتمى ادراك ضرورة تقليل عدد الوسطاء فإن ما يجري من أعمال سرقة مستمرة لتعيب الفلاح وعرقه تجعل وضعه الاقتصادي لا يطاق . عملاً يتفق التجار مع صاحب المشروع ( في علاقة المحاصصة ) على انزال بضائع الفلاحين في محله ، طبعاً لقائسبيل عملية تزوير الفواتير . وتتم هذه بتسليم التاجر لصاحب المشروع دفاتر فواتير بضيء موقعة منه ويوم السبت - وهو يوم المحاسبة بين الفلاح وصاحب المشروع - يقوم الثاني بكتابة الاسعار بما يحفظ له حصة الأسد . وهكذا تتم عملية اكل الجبنة بين تاجر



الجيلة وصاحب المشروع . ويلاحظ الفلاحون ذلك بل أن الأمر يظهر واضحاً حين تبدو مظاهر الثراء على « شريكهم » بينما هم لا يحصلون حتى على اتعابهم . وقد أدى ذلك إلى اصطدامات شتى بين الفلاحين وأصحاب المشاريع .

نمة أمر يجب ملاحظته عن علاقة الفلاحين بتجار الجيلة وهي أن أكثر الفلاحين - تحت تأثير الوضع الاقتصادي المتدهور والبطالة الممتدة ( الفصلية ) في الشتاء - يلجأون عادة إلى التوجه نحو تجار الجيلة في سوق الخضار لاستدانة نفوذ تحت وطأة الإضراب أو لشراء التيج وبعض الضروريات . وهنا يجد التاجر أنه قد أحكم وضع الحبل في عنق الفلاح بشكل يصعب معه الإفلات . ومع أنه يظهر بأنه يسلف الفلاحين دون فائدة ، إلا أن شرطه الوحيد يتلخص ببيع بضاعته في محله فقط ، طبعاً هذا تحت ضغط التهديد بعدم التسليف . وعندئذ مهما تكاثرت السرقة واضحة وصريحة فليس باستطاعة الفلاح التخلص من هذا الوضع ، وعندعودة الشتاء يعود الفلاح للجوء إلى تاجر الجيلة ، وهكذا يظل الدوران مواصلًا ضمن هذه الحلقة الخبيثة !

## استغلال العمال الإكراه

إذا كان هذا وضع الملاقة بين الفلاح وتاجر الجيلة فيماذا عن وضع الإكراه كجاعة تعاني من أشنع أنواع الاستغلال ؟ رغم أن الفلاح يتعرض لاستغلال ونهب منتظمين من جانب تاجر الجيلة فإنه ينظر لبناء عن الوضع الذي يعاني منه (العائلة) في السوق ، إذ أن ٩٥ بالمائة من هؤلاء ، أن لم نزل كلهم ، لا ينتمون بجنسية لبنانية . هذا الوضع يخلق لهم صعوبات في تدبير عمل خارج السوق . وقد استفاد تجار الجيلة من هذا الوضع خاصة وأن أكثرهم من المماتلات البيرونية المعروفة ، التي تتمتع بكافة ما في الانتخابات النيابية والبلدية . ولقاء التغطية و « التدبير » أمر هؤلاء الكادحين في حال القبض عليهم، تتم عملية استبعادهم . فغالباً ما يضطر هؤلاء للعمل ليلاً عند صاحب المحل وفي النهار في نقل الإكياس والصناديق . ويرغم أن صاحب المحل يتقاضى من زبائنه ١٠ قروش على نزع كل صندوق فإن الإكراه يعملون مشاهرة بما لا يتجاوز الـ ١٥٠ ليرة بحال من الأحوال . وهذا يعني أن تاجر الجيلة يحقق أرباحاً كبيرة من تعذيبهم خاصة وأن معدل البضاعة المخترقة في أقل المحلات أقبلاً يتجاوز الألف صندوق . ظروف الوضع الاجتماعي للإكراه الذي جعلهم يعملون في أقسى شروط يمكن أن يتصورها إنسان . فهم معرضون لشتى الإصابات والأمراض دون أدنى ضمانات أو تعهد بالضمان في حال الإصابة . ثم يأتي ما يمكن تسميته بدور « ذكي » المفروض عليهم أن يلعبوه بجسده الفلاحين الذين يحاولون التعرض لصاحب المحل في حال ثباتي الاسعار وانكساف علية السرقة . وهكذا نجد أن تاجر الجيلة يعملون على طرفي جبل واحد في ضربتفتين تفرس عليهم مصالحهم اللقاء في وجهه سباسة المرقق والدم .

كلمة أخيرة تبقى سواء نقل السوق أم لم ينقل ، وسواء قال التجار أن الدولة تكذب فلا تریسد نقل السوق أو لا تفكر بهذا الأمر حتى مجرد تفكير ، تبقى حقيقة لا بد منها وهي أن نقل السوق ضروري . أن سوق الخضار الذي يقوم على عرق الفلاح وجهد العامل يبقى دون فائدة إذا ما ظلت الحال هي هي وظلت العلاقة القائمة تجعل من تاجر الجيلة سلطان زمانه متوجاً على أريكة تحديد الاسعار التي تلتزمه والتلاعب بالقبال . لن يكون هناك أدنى فائدة إلا إذا كان الأمر مجرد سوق جديد ، يظل الوحيد الذي يدفع ثمن جشع التجار هو الفلاح والعمال والمستهلكين عموماً .

يعتقد البعض أن مقالات « الحرية » موضع النقاش قد أخطأت في طرحها للجهات المرحلية للنضال الوطني الفلسطيني باعتبارها « بديلاً عملياً » لمشاريع « الدولة الفلسطينية » المقترحة الآن . ونحن نؤخذ هذا الطرح - مجزواً ، مجزواً ، ومجزواً عن مجمل التحليل العام الذي تقدمته المقالات نفسها - فقله يخلق في أذهان البعض انطباعاً بأن المهام النضالية التي طرحتها « الحرية » ليست سوى « مشروع آخر » لحل المسألة الفلسطينية في إطار ميزان القوى الراهن - الفلسطينية في المنطقة ، بديلاً لمشاريع بورقبة والزيت . إلا أن مثل هذا الانطباع ليس دليلاً إلا على الفخول الذهني لضحايا ، الذين يصر بعضهم ( من غرض الحاحهم على « الوضوح » الذي لا يعني بالنسبة لهم سوى التيسيط الميكانيكي الماذج ) على التعامل مع المواقف السياسية المعقدة على طريقة « ولا تقربوا الصلاة . »! إن هؤلاء السادة لا يرون في النضال من أجل حق تقرير المصير للشعب الفلسطيني في القاطن المحتلة وإعادة تجديد وحدة الضفتين على أساس وطني ديمقراطي ، سوى دعوة إلى « دولة فلسطينية » ، تحليل الالفاظ . وأصحابنا أنصار اللفظة الثورية الفلسطينية والعرب لا يشاركون في تأكيد هذه السمة العامة غصب ، بل هم يعبرون عنها تعبيراً نموذجياً شديد التوتر . ذلك أن الكلمات والالفاظ هي الميدان الذي على أساسه يتفرع ، بالنسبة لهم ، التشابه أو التمايز في المواقف .

سنرى بعد قليل أين ، في أي الخطتين ، أن هذا الكلام لا يمكن أن يصدر إلا عن أولئك الذين تتغلغل اللفظة الثورية في بنيانهم الذهني حتى النخاع ، أولئك الذين يتصورون أن بضعة الفاظ يمكن أن تحل المناقضات المادية بين المصالح والمواقف (١٠) . إن أخذ السمت الرئيسية للمصايين بمرض اللفظية الثورية في كل العالم هي ، كما يقول لينين ، الاستعاضة عن تحليل الوقائع المادية بتحليل الشعارات والنصوص ، تحليل الالفاظ . وأصحابنا أنصار اللفظة الثورية الفلسطينية والعرب لا يشاركون في تأكيد هذه السمة العامة غصب ، بل هم يعبرون عنها تعبيراً نموذجياً شديد التوتر . ذلك أن الكلمات والالفاظ هي الميدان الذي على أساسه يتفرع ، بالنسبة لهم ، التشابه أو التمايز في المواقف .

٨ - راجع تعليق نشرة « وفا » الصادرة في ١٦ - ٨ - ٧٢

٩ - « إلى الامم » عدد ٢٢٢ ، في ٢٤ - ٨ - ٧٢

## مناقشة واسعة لمتكاتف ردود الفعل على مقالات « الحرية » حول مشاريع الدولة الفلسطينية



## المسألة الوطنية بين اليسار الحقيقي والنظر اللفظي البورجوازي الصغير - ٢ -

# طريقان للنضال من أجل التحرير الكامل

هذه هي الحلقة الثانية من المناقشة الواسعة التي فتحتها « الحرية » في العدد الماضي . مناقشة مختلف ردود الفعل على مقالات « الحرية » حول الخط النضالي لحركة المقاومة الفلسطينية وقد ظهرت ردود الفعل هذه بحملة شاركت فيها منابر متعددة مثل « الهدف » و « إلى الامم » و « الراية » وبعض العناصر في « فلسطين الثورة » ، ونشرة وكالة « وفا » . وكانت الحلقة الأولى قد حددت جوهر الخلاف وناقشت ردود الفعل من زاوية « كيف ولماذا نرفض مشروع بورقبة والزيت » وهذه هي الحلقة الثانية :

نبرز « الطوبوية غير الواقعية » التي يتحدثون عنها . إلا أن من الضروري أولاً أن نميز بصرامة بين لفظين ، وبين « اللفظية » المستعملة التي يدفعون بها موقف « الحرية » . إن النقطة الجوهرية التي تؤكد مقالات « الحرية » ، والتي تحدد على أساسها رفضها لقرحات بورقبة والزيت ، هي استعلاء التوصل إلى أية تسوية لمعضلة الصراع العربي الإسرائيلي ، باستثناء الاستسلام العربي الكامل ، في ظل موازين القوى الراهن التي تنطوئ على الإلزام التي لن تؤدي إلا إلى الاستسلام الكامل .

## جواهر مشاريع الاستسلام

إن نقطة الاعتراض الرئيسية على سياسة الحكم العرب اللاهين وراء التسوية ، لا تكمن في كون التسوية التي يسعى إليها « سياسي » ( كما يعتقد البعض ) ، بل تكمن في الأساس في كونهم يسعون إلى تسوية في نطاق نسبة القوى الراهن ، وبمعزل عن النضال من أجل تغيير موازين القوى الراهن ، ذلك النضال الذي يتناقض مع مصالحهم

أن هذا الكلام لا يمكن أن يصدر إلا عن أولئك الذين تتغلغل اللفظة الثورية في بنيانهم الذهني حتى النخاع ، أولئك الذين يتصورون أن بضعة الفاظ يمكن أن تحل المناقضات المادية بين المصالح والمواقف (١٠) . إن أخذ السمت الرئيسية للمصايين بمرض اللفظية الثورية في كل العالم هي ، كما يقول لينين ، الاستعاضة عن تحليل الوقائع المادية بتحليل الشعارات والنصوص ، تحليل الالفاظ . وأصحابنا أنصار اللفظة الثورية الفلسطينية والعرب لا يشاركون في تأكيد هذه السمة العامة غصب ، بل هم يعبرون عنها تعبيراً نموذجياً شديد التوتر . ذلك أن الكلمات والالفاظ هي الميدان الذي على أساسه يتفرع ، بالنسبة لهم ، التشابه أو التمايز في المواقف .

١٠ - ناهيا كما « تيك » السيد محرو « الشرارة » ، بضعة بهلوانيات لفظية ، من حل التناقض بين نظام الزيت وبين الامبريالية البريكية واسرائيل ، ولم يبق سوى التفاصيل .

وسلطة الطبقات الحاكمة التي يتولونها ، وحاجة هذه الطبقات إلى تجديد ، أو تعزيز، صلاتها بالامبريالية . ذلك أن الخطوة الأولى التي يترتب عليها القيام بها على طريق التغيير الجذري لنسبة القوى الراهن هي : تسليح الشعب ، اطلاق الحريات الديمقراطية للجماهير ، تصفية المصالح ومواقع النفوذ الامبريالية في بلدانهم والدعم المباشر للحركات الثورية التي تسعى لتصفية هذه المصالح في الاقطار الاخرى في المنطقة ، وتدعيم وتقوية الصلات مع قوى المعسكر الاشتراكي الحليف . فخط إجراءات من هذا النوع بإمكانها أن تقلب ميزان القوى الراهن باضعافها مواقع الامبريالية في المنطقة ، وبداخلها قوة جديدة ثورية ، قوة ملايين الجماهير العربية المسلحة ، فتلعب دوراً حقيقياً في الصراع بضمن مجابهة النفوذ الاسرائيلي - الامبريالي . إلا أن إجراءات من هذا النمط تشكل خطراً حقيقياً يزعمون أركان سلطتهم الطبقة . لذلك فهم يهرون منها إلى سياسة بديلة : سياسة اللهايات وراء تسوية « مقبولة » ضمن إطار ميزان القوى الراهن ، أي ، بكميات أخرى ، سياسة التعويل على الإلزام التي لن تؤدي إلا إلى الاستسلام الكامل .

هنا أيضاً نقطة الاعتراض الرئيسية على مشروع بورقبة والزيت . ذلك أن النقطة الجوهرية في هذه المشاريع ليس كونها تدعو إلى إقامة « دولة فلسطينية » في نطاق النسبة الشاملة كما يعتقد البعض ، إن هذه الدعوة ليست ، كما انتصح من الفصل السابق ، سوى وهم يستخدم كغطاء لبربري لجوهر المشاريع : الدعوة إلى تسوية شاملة يتم التوصل إليها بواسطة التفاوض في نطاق نسبة القوى الراهن ، أي ، بمعنى آخر ، الدعوة إلى تسوية تتركس ميزان القوى الراهن وتثبت وتشكل تعبيره القانوني



الدقيق . تلك هي النقطة الجوهرية فسي اقتراعي الزيات ويورقية : المناوئ الان = تكريس ميزان القوى = الاستسلام .

الا ان هذا لا يعني ان توازن القوى الراهن دائم وخالد ولا يمكن تغييره . كما انه لا يعني ان هذا التوازن الراهن للقوى لا يمكن تغييره الا دفعة واحدة وبشكل جذري بما يمكن غورا من تدمير اسرائيل وانجاز هدف التحرير الشامل .

ان النتائج التي نخلص اليها ، وتخلص اليها مقالات « الحرية » السابقة ، من هذا التحليل هي ان ميزان القوى الراهن يمكن تغييره بالنضال ، وان مهمتنا كنوابين هي اكتشاف السبل «محذرة للنضال من اجل هذا التغيير (١١) . ولاننا نؤيدون فلسطينيون فان مهمتنا تتحدد على نحو اكثر دقة بالاجابة على السؤال التالي : ما هي المهام السياسية المطلوبة التي يمكن ، بتعبئة جماهير الشعب الفلسطيني حولها ، ان نضمن تنظيم وتصعيد نضاله بما يؤمن اقصى مساهمة ممكنة في احداث تغيير نسبي في ميزان القوى العام في المنطقة ؟

#### مشروع تنسوية ام برنامج نضال ؟

ان الشعارات التي رفعناها مقالات «الحرية» هي ، تلخيصا ، الاجابة التي نطرحها على هذا السؤال . ومن هذا المطلق فقط ينبغي ان نفهم وتحاكم تلك الشعارات . انها تعبير عن مهمات نضالية لا يمكن انجازها ، لا يمكن تحقيقها ، وضعها موضع التنفيذ ، الا نسي نطلق تغير نسبي في ميزان القوى . الا انها في نفس الوقت تشكل المدخل الرئيسي ، من الزاوية الفلسطينية ، لاحداث مثل هذا التغيير ، او المساهمة في احداثه ، بمعنى انها يمكن من تعبئة اوسع الجماهير الفلسطينية للنضال من اجل انجازها ، ومن خلال هذا النضال تساهم في احداث التغيير المطلوب في موازين القوى الذي يمكن من وضعها موضع التنفيذ .

هكذا فان الشعارات التي نطرحها « الحرية » ليست مجرد « مشروع اسمه مشروع ( وحدة الضفتين ) وفي مكان آخر ( وحدة الشعبين ) ويتلخص الموضوع في اقامة دولة .. » كما تعتقد « الهدف » ( عدد ٢١٤ في ١١ - ٨ - ٧٣ ) .. انها ليست مشروعاً مطروحا للتنفيذ في ظل

١١ - لا تكفي هنا ، كما نفعل «الراية» ( عدد ٥٢٣ في ٢٥ - ٨ - ٧٣ ص ٨ ) بالقول : ان « ما تحقته الحركة الوطنية الفلسطينية والعربية بنضالها هو وحدة القبول والمزج دالها » . ان هذا القول ليس فقط غارغ طنان . ذلك ان الحركة الوطنية الفلسطينية والعربية لا يمكن ان تحقق شيئا الا بنضالها . وهو فوق ذلك قول ديموغراف ( لتسج لنا « الراهية » باستمارة هذا الاصطلاح ) اي ضلل للجماهير . ذلك انه يروي بان بإمكان الحركة الوطنية ان تحقق شيئا بدون نضالها ، وبهذا الإيهام يوقع الجماهير في حيرة من امرها . فمن الصعب نضال انهم انا ( او ان يفهموني هم ، ناهيك عن فهم ، او افهام ، اي عامل او سلاح بسيط يعرف مسيس في احدى قرى الخليل ) لماذا يصبح « الشيء ذاته » مقبولا ومطروحا اذا حصلنا عليه بالنضال ، بينما يصبح مرفوضا وغير مشروع اذا ارهزناه بدون نضال ؟ ان النضال ليس هوية بالنسبة للجماهير ، كما هو بالنسبة لبعض مثققي البرجوازية الرومانطيين . انه وسيلة لاتزاع مصالح وحقوق معينة . ان السبيل الوحيد لانهاء هذه البلبلة هو ان نؤكد للجماهير دوبا : ان ما يبدو ممكا الحصول عليه بدون نضال ليس سوى وهم ، وان لا سبيل لتحقيق شيء عملي الا بالنضال ، ولكن ليست هذه هي المشكلة . فالمشكلة الحقيقية هي : ما ينبغي ان يستبدله ، ما الذي يمكن ان يحلها ، هذا النضال في المرحلة الراهنة ؟

## انصار النطرف اللفطي يحولون هدف التحرير الى شعار مجرد ومغزول عن نضال الجماهير .

## رفض الحلول الاستسلامية .. هل يعني اهمال مهمة طرد الاحتلال الاسرائيلي؟

نسبة القوى الراهنة واهمنة ومجزل عن النضال الجماهيري والسلم . انها بالاحرى تحديد للمهمات المرحلة المباشرة التي يجب ان يستهدفها النضال الوطني ، والتي يمكن تحقيقها في المرحلة الحالية من مراحل تطور النضال الثوري ولكن ليس في ظل ميزان القوى الراهن بل فقط على اساس تغيير النسبي لصالح قوى الثورة .

ان الطموح الى احداث هذا التغيير النسبي دون تحديد الاهداف المرحلة لنضال الجماهير وتعبئة الجماهير على اساسها ومن اجل انجازها ، يبقى مجرد طموح لفظي . من هنا الضرورة القصوى للموقف الذي اتخذته « الحرية » في هذه الفترة بالذات .

ذلك ان موازين القوى ليست مجرد لفظ ، ليست اصطلاحا جديدا . انها نسبة ، علاقة ، بين قوى مادية . والحديث عن تغييرها يبقى مجرد حديث اذا لم تتم تعبئة قوى جديدة ترجح الكفة الثورية من الميزان . والمدخل الى هذه التعبئة هو تلمس المصالح المباشرة لهذه القوى الثورية وجعلها جزءا لا يتجزأ من برنامج الثورة في النظرية والممارسة .

#### التغير النسبي والتغير الحاسم لميزان القوى

ان هذه الحقيقة ترد كذلك ، ردا مضحا كما نأمل ، على اولئك الذين يصفون موقفنا بالطوبوية متسائلين : كيف يمكن ان تواضع اسرائيل على قيام « دولة وطنية ديمقراطية » بجوارها ؟ ان اسرائيل « دولة وطنية ديمقراطية » بالظبط ( لا يمكن ان « توافق » بعضا اختيارها على قيام دولة وطنية ديمقراطية ولا على قيام اي نوع اخر من انواع الدولة باستثناء ذلك النوع الذي يتنله المملكة الاردنية الهاشمية او ما يشابهها . ان حماس اسرائيل لرفض « الدولة الفلسطينية » مهما كان نوعها يفوق حماس اخواننا انصار النطرف اللفطي البرجوازي ، وما دام ميزان القوى في المنطقة ، كما هو الآن ، مختلا لصالح اسرائيل وحلفائها فليس ثمة ما يضطر اسرائيل الى الاذعان . نعم ... ولكن فقط ما دام .. وهو ان يدوم ! ذلك ان نضال شعبنا ، بالنضال مع نهوض الحركة الوطنية الديمقراطية العربية وبالتحالف مع القوى الاشتراكية والتحررية المألحة ، يمكن ان يتصاعد الى الدرجة التي تستلزم اسرائيل الى الانسحاب الاجباري من المناطق المحتلة والتسليم بحق شعبنا في هذه المناطق في تقرير مصيره بنفسه . واذا لم يكن ذلك ممكنا ، فكيف يمكن بالاحرى تدمير اسرائيل وانجاز التحرير الشامل ؟ ان المعجز عن ادراك هذه الحقيقة لا يدل سوى على عجز عن التفكير الا في نطاق احدى حالتين : الحالة الواقعية

النقطة الاولى في رفض مقولة مجلة الحرية ، اي رفض الحلول الوسطية والمرحلة لان هذه الاخيرة تعني عمليا ونظريا وموضوعيا فسي الظروف الفلسطينية والعربية ، النخلي عن هدف الثورة واستراتيجيتها ( عدم القضاء السلاح حتى التحرير الكامل - النصر ) . انها تعني ذلك حتى لو ارتفع الصراخ عاليا بان الحلول او البدائل الوسطية لا تعني النخلي عن الهدف النهائي او انها ليست مناقضة له .

هذه هي « النقطة الاولى في رفض مقولة مجلة الحرية » التي يفضل علينا بها كاتب التعليق . فلنتفحص هذه « النقطة » جيدا . لقد حددنا قبل قليل حجم الخطا الهائلي الذي وقعت فيه مقالات « الحرية » في طرحها موضوعاتها باعتبارها « بدلا عمليا » لشايع الاستسلام . ولكن ، قيل ان يتفحص معلق « وفا » المصداق ، نمارح لنقول ان هذا لا يعني الخلاف القائم بيننا . فحتم سنل

١٢ - يبدو ان هذا التعليق المعنوي « ملاحظات حول مقالات مجلة « الحرية اللبنانية » ينال حظوة واسعة لدى انصار نطرف النطرف اللفطي . فليدعوا انفسهم بالهتاف كبير في عدد من منابرهم منها « الى الامام » و « الراهية » اللتين اعتبرناه ردا ساحقا على مقالتنا « المسامح » . فليكن !.. وليجعل انصار النطرف اللفطي الثورية نتائجهم التغايم حول هذا النص . ذلك انه يفضح باجلى صورة ممكنة ، وبلغة عربية مفهومة ( وان لم تكن فصلى ناهيا ) ، جوهر الاخطاء انصباينة التي يقع فيها انصار هذا التيار . اننا نقبل التحدي بكل ترحاب .. فليدعوا انفسهم بالهتاف بحاجه الى مثل هذا النص ، الذي يقول صراحة ما يليح اليه الآخرون مواربة ، من اجل ان ندحض ونفد كل الخرافات والارام التي تشكل البنيان الايديولوجي لانصار هذا التيار . الا ان من المهم هنا ايضا ان نناقش نقطة اخرى على هامش جوهر النقاش . نقول « الى الامام » ( عدد ٢٢ ص ٢٤ - ٨ ص ٦ ) في تقديمها لهذا النص ان هذا التعليق بالضرورة ينبغي ان يكون موقف منظمة التحرير . نعم ، « ينبغي » ان يكون موقف منظمة التحرير ، ولكنه ، لسوء حظكم ، ليس كذلك . ان « الضرورة » التي نتحدث عنها « الى الامام » ليست سوى تعبير عن رغبينا الذاتية . وليست هذه هي المرة الاولى التي يتزلق فيها غرسان الجيلة الثورية الى احلال «الرغبة» محل «الضرورة» . الا ان اللعبة التي تلعبها « الى الامام » هذه المرة ليست فقط مستوحاة ، وانما هي ايضا مضبوطة ناهيا . ذلك ان « الى الامام » نعلم ولا شك ان هذا التعليق ، الذي يهاجم شعار « جديد وحدة الضفتين على اساس وطني ديمقراطي » باعتباره انحرافا عن خط الثورة لا يمكن ان يعبر عن موقف منظمة التحرير التي ينص برنامجها السياسي ( المقر في المجلس الوطني العاشر ) بوضوح لا يحتمل الالتباس على « توجيه نضال الشعبين من اجل اقامة حكم وطني ديمقراطي في الاردن ... ضمن تجديد وتصحيح وحدة الضفتين على اساس المساواة الوطنية الكاملة بين الشعبين ( الاردني والفلسطيني ) . » ( منظمة التحرير الفلسطينية - البرنامج السياسي ص ٢٢ ) . ان عملية التزوير المضبوطة التي يمارسها « الى الامام » لا تفيث الا على الرئاء . فاذا كان تعليق من هذا النوع قد نشر في نشرة «صادرة رسميا عن الاعلام المشترك لمنظمة « التحرير » ، فان هذا لا يعني انه يمثل موقف المنظمة ( الذي لا يملك احد تغييره الا المجلس الوطني ) بقدر ما يعني ان على المنظمة ان تحسم امراها وتوقف بعض العناصر العاملة في جهاز الاعلام المشترك عن ممارسة هوياتهم الفكرية العابثة على صفحات منابرهم الرسمية . اخيرا : اذا كان التمتع على « موقف منظمة التحرير » الموهوم هذا هو السهم الاخير في جعبة « الى الامام » ، فان موقفها ليدعو حقا الى الرئاء .

#### اية حلول مرحلية نرفض ؟

يقول معلق وكالة « وفا » في نشرتها المصادرة في ١٦ - ٨ - ١٩٧٣ ( ١٢ ) : « ان مجلة الحرية لا تعتبر طرح هدف تحرير كامل التراب الفلسطيني هدفا عمليا بدلا لمشروع الملك حسين او لمشروع الدولة الفلسطينية . ربما لانه بعيد التحقيق ولهذا يجب تقديم بديل قريب التحقيق . ان نقطة الانطلاق في هذا الطرح تلتقي مع تلك الظروف التي استهدفت الهجوم على الثورة الفلسطينية كونها طرحت شعارا « خياليا » « غير عملي » ، « بعيد التحقيق » هو تحرير كامل التراب الفلسطيني ( الاقواس من وضع كاتب التعليق ) ... ومن هنا يمكن تحديد

١٢ - لينين : مرضي لطفولة اليساري ، طبعة دار القلم ١٩٧٧ ص ١٨

التلاعب اللفطي بكلمات « البدائل » و « الحلول » يحاول السيد معلق « وفا » ان يهرب فكرته الرئيسية التي يتنحور حولها الخلاف وهي الدعوة الى الاكتفاء بالنسك بالهدف النهائي ( التحرير الكامل ) باعتباره يقدم حلا تلقائيا لكافة مضكلات الاستراتيجية والتكتيك التي يطرحها نطرف النضال الثوري ، واعتبار هذا الهدف « بدلا » يعني عن تحديد المهمات المرحلة المباشرة التي يمكن من انجازها ، كما واعتباره اساسا وحيدا ومحفلا فريدا لتعبئة الجماهير . قبل ان نحدد جوهر الخطا في هذه الفكرة ، دعونا نمنع قليلا في نص « النقطة الاولى » التي يثيرها السيد معلق « وفا » .

اول ما يلتفت اليه في هذا النص انه يبالغ في حجم الخطا الهائلي الذي تقع فيه مقالات « الحرية » . فليدعوا انفسهم بالهتاف كبير في عدد من منابرهم منها « الى الامام » و « الراهية » اللتين اعتبرناه ردا ساحقا على مقالتنا « المسامح » . فليكن !.. وليجعل انصار النطرف اللفطي الثورية نتائجهم التغايم حول هذا النص . ذلك انه يفضح باجلى صورة ممكنة ، وبلغة عربية مفهومة ( وان لم تكن فصلى ناهيا ) ، جوهر الاخطاء انصباينة التي يقع فيها انصار هذا التيار . اننا نقبل التحدي بكل ترحاب .. فليدعوا انفسهم بالهتاف بحاجه الى مثل هذا النص ، الذي يقول صراحة ما يليح اليه الآخرون مواربة ، من اجل ان ندحض ونفد كل الخرافات والارام التي تشكل البنيان الايديولوجي لانصار هذا التيار . الا ان من المهم هنا ايضا ان نناقش نقطة اخرى على هامش جوهر النقاش . نقول « الى الامام » ( عدد ٢٢ ص ٢٤ - ٨ ص ٦ ) في تقديمها لهذا النص ان هذا التعليق بالضرورة ينبغي ان يكون موقف منظمة التحرير . نعم ، « ينبغي » ان يكون موقف منظمة التحرير ، ولكنه ، لسوء حظكم ، ليس كذلك . ان « الضرورة » التي نتحدث عنها « الى الامام » ليست سوى تعبير عن رغبينا الذاتية . وليست هذه هي المرة الاولى التي يتزلق فيها غرسان الجيلة الثورية الى احلال «الرغبة» محل «الضرورة» . الا ان اللعبة التي تلعبها « الى الامام » هذه المرة ليست فقط مستوحاة ، وانما هي ايضا مضبوطة ناهيا . ذلك ان « الى الامام » نعلم ولا شك ان هذا التعليق ، الذي يهاجم شعار « جديد وحدة الضفتين على اساس وطني ديمقراطي » باعتباره انحرافا عن خط الثورة لا يمكن ان يعبر عن موقف منظمة التحرير التي ينص برنامجها السياسي ( المقر في المجلس الوطني العاشر ) بوضوح لا يحتمل الالتباس على « توجيه نضال الشعبين من اجل اقامة حكم وطني ديمقراطي في الاردن ... ضمن تجديد وتصحيح وحدة الضفتين على اساس المساواة الوطنية الكاملة بين الشعبين ( الاردني والفلسطيني ) . » ( منظمة التحرير الفلسطينية - البرنامج السياسي ص ٢٢ ) . ان عملية التزوير المضبوطة التي يمارسها « الى الامام » لا تفيث الا على الرئاء . فاذا كان تعليق من هذا النوع قد نشر في نشرة «صادرة رسميا عن الاعلام المشترك لمنظمة « التحرير » ، فان هذا لا يعني انه يمثل موقف المنظمة ( الذي لا يملك احد تغييره الا المجلس الوطني ) بقدر ما يعني ان على المنظمة ان تحسم امراها وتوقف بعض العناصر العاملة في جهاز الاعلام المشترك عن ممارسة هوياتهم الفكرية العابثة على صفحات منابرهم الرسمية . اخيرا : اذا كان التمتع على « موقف منظمة التحرير » الموهوم هذا هو السهم الاخير في جعبة « الى الامام » ، فان موقفها ليدعو حقا الى الرئاء .

#### الذرائعية والانتقائية اساس للفظية الثورية

يقول التعليق ان « الحلول المرحلة تعني عمليا ونظريا وموضوعيا في الظروف الفلسطينية والعربية النخلي عن هدف الثورة واستراتيجيتها » . في الظروف الفلسطينية والعربية « اية ظروف فلسطينية وعربية ؟ القائمة الان ؟ التي ستقوم بعدد عشرين عاما ؟ ان هذا التساؤل ليس مجرد حذقة . انه يستهدف فضح اللعبة اللفظية التي يمارسها كاتب التعليق . فليدعوا انفسهم بالهتاف بحاجه الى مثل هذا النص ، الذي يقول صراحة ما يليح اليه الآخرون مواربة ، من اجل ان ندحض ونفد كل الخرافات والارام التي تشكل البنيان الايديولوجي لانصار هذا التيار . الا ان من المهم هنا ايضا ان نناقش نقطة اخرى على هامش جوهر النقاش . نقول « الى الامام » ( عدد ٢٢ ص ٢٤ - ٨ ص ٦ ) في تقديمها لهذا النص ان هذا التعليق بالضرورة ينبغي ان يكون موقف منظمة التحرير . نعم ، « ينبغي » ان يكون موقف منظمة التحرير ، ولكنه ، لسوء حظكم ، ليس كذلك . ان « الضرورة » التي نتحدث عنها « الى الامام » ليست سوى تعبير عن رغبينا الذاتية . وليست هذه هي المرة الاولى التي يتزلق فيها غرسان الجيلة الثورية الى احلال «الرغبة» محل «الضرورة» . الا ان اللعبة التي تلعبها « الى الامام » هذه المرة ليست فقط مستوحاة ، وانما هي ايضا مضبوطة ناهيا . ذلك ان « الى الامام » نعلم ولا شك ان هذا التعليق ، الذي يهاجم شعار « جديد وحدة الضفتين على اساس وطني ديمقراطي » باعتباره انحرافا عن خط الثورة لا يمكن ان يعبر عن موقف منظمة التحرير التي ينص برنامجها السياسي ( المقر في المجلس الوطني العاشر ) بوضوح لا يحتمل الالتباس على « توجيه نضال الشعبين من اجل اقامة حكم وطني ديمقراطي في الاردن ... ضمن تجديد وتصحيح وحدة الضفتين على اساس المساواة الوطنية الكاملة بين الشعبين ( الاردني والفلسطيني ) . » ( منظمة التحرير الفلسطينية - البرنامج السياسي ص ٢٢ ) . ان عملية التزوير المضبوطة التي يمارسها « الى الامام » لا تفيث الا على الرئاء . فاذا كان تعليق من هذا النوع قد نشر في نشرة «صادرة رسميا عن الاعلام المشترك لمنظمة « التحرير » ، فان هذا لا يعني انه يمثل موقف المنظمة ( الذي لا يملك احد تغييره الا المجلس الوطني ) بقدر ما يعني ان على المنظمة ان تحسم امراها وتوقف بعض العناصر العاملة في جهاز الاعلام المشترك عن ممارسة هوياتهم الفكرية العابثة على صفحات منابرهم الرسمية . اخيرا : اذا كان التمتع على « موقف منظمة التحرير » الموهوم هذا هو السهم الاخير في جعبة « الى الامام » ، فان موقفها ليدعو حقا الى الرئاء .

الذائية للمفاهيم الخ .. الا يشكل هذا « حلا مرحليا » ( وفوق ذلك فهو جزئي ) لمشكلة التجمع الفلسطيني في لبنان . هذا الحل المرحلي ، الراهن جدا والقائم عمليا في الظروف الفلسطينية والعربية الراهنة ، هل يعني ، سواء عمليا ام نظريا ام موضوعيا ، النخلي عن هدف الثورة واستراتيجيتها ؟ كلا ، دون شك . انه ، بالعكس ، يشكل الين وفي الظروف الراهنة بالضبط ، الضمان الرئيسي لاستمرار الثورة ، وقدرتها بالتالي على انجاز هدفها .

ان كاتب التعليق يدرك هذه الحقيقة دون شك . الا انه يتغافل عنها من اجل تبرير « نقطته الاولى » في رفض مقولة « الحرية » . انه ، بكلمات اخرى اقل مجاملة ، يقوم بعملية تزوير فاضحة ، يستهدف عليها بالاعمال المسبق لسوء الحظ ، تستهدف نويه حقيقة الخلاف بين موقتين ايديولوجيين وطريقين للنضال : موقف يعبر الهدف النهائي وتوجبا لسلسلة من النضالات المتتصلة بالمصالح الوطنية والطبيعية المباشرة لجماهير الشعب ، وموقف اخر يجعل من هذا التحرير « ميذا » قائما بذاته ، معزولا عن النضال اليومي للجماهير ومصالحها المباشرة ، النضال من اجله متوقف على قرار ذاتي تتخذه « الظلمة » او « النخبة » ، وليس مرتبطا بالنظور الموضوعي لصراع المصالح والطبقات .

وبما ان موضه « رفض الحلول المرحلية والوسطية » دون تمييز هي الموضه الدارجة ، فلا ياتي من ان مصداها الى درجة المستهترا ونخذها بذلك ستارا لاختفاء حقيقة الخلاف . وبعد ان تنتهي من هذه المهمة غير المقدسة ، المستقلة ) يجري الخلط بين « الحلول المرحلية » الاستسلامية المقترحة في الظروف الراهنة ، في نطاق ميزان القوى الراهن ، من اجل تكريس هذا ايزان ، وبين «الحلول المرحلية » التي لا يمكن تنفيذها الا في نطاق تغير نسبي لميزان القوى ، والتي تعبر عن مهمات نضالية جماهيرية تشكل مدخلا لاجداث هذا التغيير في ميزان القوى . ان كاتب التعليق يدرك دون ريب الفرق الشاسع بين هذين التبعين من « الحلول المرحلية » ، ولا كما كان تفرق علينا « في النقطة الثالثة من تعليقه » ان نعتد شعار « استقام الحكم العملي وتحرير شرقي الاردن » باعتباره « الهدف الراهن الاكبر » . هذا « الهدف الراهن » ، سواء كان اقرب ام ابعد ، ليس « حلا مرحليا » بنفس المقاس بالضبط الذي يمكن ان يسمى من خلاله شعار « الحرية » (١٤) حلا مرحليا ، اي بمعنى كونه مهمة مرحلية راضة للنضال الثوري ، يشكل انجازها خطوة على طريق انجاز الهدف النهائي في التحرير . هل يعني هذا الحل المرحلي « النخلي عن هدف الثورة واستراتيجيتها » ؟ ثم ليس الاغراض عن الحقوق الوطنية والديمقراطية للشعب الفلسطيني في لبنان مثلا ( كما يلوونها اتفاقية القاهرة ١٩٦٩ : حق العمل والتنقل ، حق التنظيم وحمل السلاح والمشاركة في الثورة ، الادارة

## - النضال من اجل طرد الاحتلال مهمة راضة على طريق التحرير الكامل .

## - خطة تحرير حيفا قبل القدس خطة وهمية تبذر طاقات شعبنا النضالية .

يريق الجملة الثورية : المعنوية ، الانتقائية ، التراثية في رسم خط السير العملي للثورة ، احتكار الجماهير . ان السياسة البويمية هي احتكار للقادة ، « للظلمة » ، وليس شان الجماهير سوى ان تؤيدهم وفقا لمصالحهم بالهدف النهائي . تلك هي النتيجة التي يحاول كاتب التعليق اخفاها وراء تعميم الرضى لكل « الحلول المرحلية » في كل « الظروف الفلسطينية والعربية » بحجة انها تعني النخلي عن هدف الثورة واستراتيجيتها .

#### استراتيجية الثورة والكفاح المسلح

ما هو هدف الثورة واستراتيجيتها كما يحددها كاتب التعليق ؟ باختصار : عدم القاء السلاح حتى التحرير الكامل . يا للروعة ! اذا كانت « استراتيجية » الثورة يمثل هذه البساطة والاختزال ، فيا لها من نعمة نادرة ان يضطلع المرء بقيادة ثورة كالثورة الفلسطينية . انها لا تكلفه اي جهد كالثورة على الاطلاق سوى التصميم على عدم القاء السلاح ، ولنتفقد بعد ذلك الساء عيسى الارض ! ولكن المسألة ليست بهذه البساطة لسوء حظ انصاف القادة اللواتين من فرسان الجملة الثورية الفارغة ، الذين قلما يحصل بعضهم السلاح اصلا . ذلك ان عدم القاء السلاح ليس سوى قرار ذاتي ، ليس سوى « فعل ايمان » ، اذا اخذ بمعزل عن توير الشروط الموضوعية التي يمكن من استمرار حمل السلاح ، ليس فقط في ايدي بضعة ثوريين متحمسين ، بل ايضا بالدرجة الاولى في ايدي اوسع الجماهير . وعندما تختزل استراتيجية الثورة الى « عدم القاء السلاح » ، فانها تصعب استراتيجية ثورة تقوم بالقرار الذاتي ، استراتيجية حفة من الممارسين ، وليست استراتيجية ثورة شعبية حقا ، ليست استراتيجية « حرب الشعب » .

ان التصميم على عدم القاء السلاح ضروري جدا ، ولكنه لا يشكل لوحده حلا للمعضلات الاستراتيجية الرئيسية لثورة تعتمد اسلوب حرب الشعب . ذلك ان حرب الشعب ليست مجرد تصميم على حمل السلاح فقط انها بالدرجة الاولى مسألة التعبئة السياسية الثورية لجماهير الشعب بكافة طبقاته الوطنية . واستراتيجية هذه الحرب تعني تحديد طبيعة هذه الطبقات ، مصالحها المباشرة والبعيدة الامد ، نسبة القوى بينها وبين معسكر الاعداء ، التغييرات الرئيسية المتوقعة في نسبة القوى في كل مرحلة من مراحل الصراع وومن ثم بلورة الشعارات وبرامج العمل المرحلية ( الوسيطة ) التي تربط بين المصالح المباشرة لهذه الطبقات وبين مصالحها التاريخية ( اي الهدف النهائي ) وممارسة التعبئة الثورية

لجماهير على هذا الاساس . هكذا فقط يتحول « عدم القاء السلاح » من قرار ذاتي لخصنة من الممارسين الارهابيين الذين يقومون بالثورة نيابة عن الجماهير ويمزج عنها ، الى قيادة طبقات باكلها لكي تكشف بنجربتها الخاصة ضرورة حمل السلاح ، واذا كانت المسألة تنحصر في اعلان التصميم على عدم القاء السلاح حتى التحرير الكامل فدعونا نؤكد ل هؤلاء السادة اننا اشد حماسا واصرا را منهم على التمسك بسلاحنا ، ولكننا ايضا ، وهذا هو الاهم ، اشد حماسا لخلق اشكال افضل وتوير مستويات اكر فعالية لحمل السلاح . ذلك اننا لسنا راضين ناهيا عن مستوى « حمل السلاح » القائم الان . ولكن السادة ابطال النظر للفظي المبرمجين ( الصغار ) ليسوا بحاجة الى كل هذه التعقيدات .

ان التصميم اللفظي على « عدم القاء السلاح » يحل ، في هيكل بنيانهم الايديولوجي ، بدلا عن تشخيص المصالح المباشرة للطبقات الثورية وقيادة وتنظيم كافة اشكال النضال من اجلها ، ان هذا التصميم اللفظي يخدم ستارا لاهمالهم متطلبات التعبئة الثورية للجماهير ، واختزال مهمات هذه التعبئة الى تكرار مثل للتعاويز « واعمال الايمان » (١٥) .

يودع معلق « وفا » ، بعد هذا كله ، ليؤكد لنا مرة اخرى ان « الحلول المرحلية » ( باستثناء تلك التي يقرها هو بالطبع ) تعني النخلي عن هدف الثورة واستراتيجيتها « حتى لو ارتفع الصراخ عاليا بان الحلول او البدائل الوسطية لا تعني النخلي عن الهدف النهائي او انها ليست مناقضة له » .

#### الهدف النهائي والمهام المرحلية

ويبدو ان نرفع الصراخ عاليا ( فليدعوا انفسهم بالهتاف بحاجه الى مثل هذا النص ، الذي يقول صراحة ما يليح اليه الآخرون مواربة ، من اجل ان ندحض ونفد كل الخرافات والارام التي تشكل البنيان الايديولوجي لانصار هذا التيار . الا ان من المهم هنا ايضا ان نناقش نقطة اخرى على هامش جوهر النقاش . نقول « الى الامام » ( عدد ٢٢ ص ٢٤ - ٨ ص ٦ ) في تقديمها لهذا النص ان هذا التعليق بالضرورة ينبغي ان يكون موقف منظمة التحرير . نعم ، « ينبغي » ان يكون موقف منظمة التحرير ، ولكنه ، لسوء حظكم ، ليس كذلك . ان « الضرورة » التي نتحدث عنها « الى الامام » ليست سوى تعبير عن رغبينا الذاتية . وليست هذه هي المرة الاولى التي يتزلق فيها غرسان الجيلة الثورية الى احلال «الرغبة» محل «الضرورة» . الا ان اللعبة التي تلعبها « الى الامام » هذه المرة ليست فقط مستوحاة ، وانما هي ايضا مضبوطة ناهيا . ذلك ان « الى الامام » نعلم ولا شك ان هذا التعليق ، الذي يهاجم شعار « جديد وحدة الضفتين على اساس وطني ديمقراطي » باعتباره انحرافا عن خط الثورة لا يمكن ان يعبر عن موقف منظمة التحرير التي ينص برنامجها السياسي ( المقر في المجلس الوطني العاشر ) بوضوح لا يحتمل الالتباس على « توجيه نضال الشعبين من اجل اقامة حكم وطني ديمقراطي في الاردن ... ضمن تجديد وتصحيح وحدة الضفتين على اساس المساواة الوطنية الكاملة بين الشعبين ( الاردني والفلسطيني ) . » ( منظمة التحرير الفلسطينية - البرنامج السياسي ص ٢٢ ) . ان عملية التزوير المضبوطة التي يمارسها « الى الامام » لا تفيث الا على الرئاء . فاذا كان تعليق من هذا النوع قد نشر في نشرة «صادرة رسميا عن الاعلام المشترك لمنظمة « التحرير » ، فان هذا لا يعني انه يمثل موقف المنظمة ( الذي لا يملك احد تغييره الا المجلس الوطني ) بقدر ما يعني ان على المنظمة ان تحسم امراها وتوقف بعض العناصر العاملة في جهاز الاعلام المشترك عن ممارسة هوياتهم الفكرية العابثة على صفحات منابرهم الرسمية . اخيرا : اذا كان التمتع على « موقف منظمة التحرير » الموهوم هذا هو السهم الاخير في جعبة « الى الامام » ، فان موقفها ليدعو حقا الى الرئاء .

١٥ - من المؤكد ان هؤلاء السادة لا يراعهم احد في تدبيح المقالات الابنية في « تعطيل » معسكرات الاعداء والاصفاء . الا ان هذه التحليلات ليست سوى مخططات ذهنية رتيبة بالنسبة لا علاقة لها بواقع الصراع الحي الجاري فعلا . وهي لذلك لا تساعدهم على استخلاص اية نتائج سياسية ، وليس الغرض منها اصلا استخلاص نتائج سياسية ، وانما الغرض الانطباع بالانجمام مع متطلبات « رسم الاستراتيجية » وتوير شعاراتهم المقررة سلفا . لذلك تجدهم ، عند ارتباطهم بابة معضلة استراتيجية او تكتيكية ملومة ، لا يجدون لها جوابا سوى العودة الى تكرار هذه الشعارات المجردة .



الموضوعي لحركة التاريخ (١٦). نمذ أكثر من قرن ونصف من الزمان ، قبل ظهور الماركسية بكثير ، قال أحد الثوريين الروس العظام : « ان طريق النضال الثوري ليس مستقيماً كرصيف شارع نيفسكي » .

في ختام نقداً « للنقطة الاولى في رفض » معلق (وما) لموضوعات « الحرية » ، قد يكون من المجد ان نلخص النتائج التي وصلنا اليها على النحو التالي : ان علينا ان نبرز بوضوح بين « الحلول المرحلية » الوهمية التي تطرحها القوى الاستعمارية او المساومة لاجاد نسوية للنزاع في نطاق ميزان القوى الراهن ببعزل عن النضال من اجل تغييره وبهدف تركيزه وتبنيه ، اي بمعنى اخره ، بهدف فرض الاستسلام على الشعوب العربية ، وبين الهبات المرحلية الراهنة التي ينبغي ان تعبأ الجاهري للنضال من اجل انجازها ، التي تنسجم مع المصالح المباشرة للجماهير ، والتي يمكن تحقيقها فقط في نطاق القسرات المتوقعة في نسبة القوى خلال المرحلة الثورية الراهنة ، والتي تشكل بدورها مدخلا لتعبئة النضال الجاهري من اجل احداث هذه التغييرات . ان لنا الحق ، كل الحق ، في رفض « الحلول المرحلية » من الطراز الاول ، ذلك لانها لا تقدم سوى حل وهمي للمعضلات المباشرة التي يواجهها شعبنا . ولكن تعميم الرفض لكي يشل الهبات المرحلية التي لابد من انجازها على طريق النضال من اجل الهدف النهائي ، هذا التعميم يعني تحويل الهدف النهائي عملاً الى شعار لفظي ، خيالي ، غير عملي ، مستحيل التحقيق ، وليس بعيداً محسب .

#### كيف يمكن انجاز الهدف النهائي

ان تعليق وكالة « وفا » ، الذي يعبر بشكل نموذجي عن اراء انصار تيار الجملة الثورية ، بكثف بوضوح حدود التباين بين طريقين للنضال من اجل هدف التحرير الكامل . انصار الطريق الاول ( الذي لن يؤدي بالانحياز الى التحرير الكامل ولا الى غيره ) ، يعتبرون انه يكفي من اجل انجاز التحرير الكامل ، في نهاية الامر ، ان تقتنع المزيد من الناس ، المزيد من الانفراد ، بضرورته ( بوسائل التنقيف المجرى والتخفيض الوطني العام كونه ضرورة حمل السلاح من اجله . ولذلك فان استراتيجية الثورة تختزل عندهم ، الى مجرد تصميم على عدم القساء السلاح حتى التحرير الكامل . ان النداء النضالي الوحيد الذي يوجهونه للجماهير هو النداء التالي : « حملوا السلاح وقاتلوا » من اجل تحرير فلسطين » .

ان « ميزان القوى » بالنسبة لهم توازن ميكانيكي محض بين « مؤسّمات » ، وليس علاقة جدلية بين طبقات حية تتصارع من اجل مصالح ملموسة .

وان السبيل الوحيد الذي يرونه للتأثير في هذا الميزان هو « بناء القوة الذاتية » (١٧) التي لا تعني بالنسبة لهم سوى زيادة عدد المقاتلين من اجل التحرير وتجسين السلاح الذي بين ايديهم . وهم لذلك لا يفهمون لماذا لا يكون طريق الثورة خطأ مستقيماً باتجاه الهدف النهائي ، خالاً من الاثراء والمخاطر الانتقالية . الا ان الثورة التي يتحدثون عنها هي ثورة « النخلة » ، وليست ثورة الجماهير ، ثورة نشب بالقرار الذاتي ، ونسبر بالتصميم الذاتي ، ولذلك فهي تنتهي حتماً ، لاسف الشديد ، عندما تلحق الإرادة الذاتية بين فكس رضى الضرورة الموضوعية .

١٦ - يبدو ، كذا سجدت فعلا بعد قليل ، ان معلق « وفا » ، ربما يحكم انعماسه في العلم العسكري ، ويميل الى اعتياد انجغرافيا اساسا لرسم خطه النضالية ، بدلا عن التاريخ . لا يأس ! حتى في الجغرافيا يصعب كذا رسم خطوط مستقيمة نحو الهدف .

١٧ - راجع مثلاً « فلسطين الثورة » العدد (٥٧) في ٢٢ - ٨ - ٧٣ .

## - تصافر النضال المسلح والجاهري الفلسطيني مع نهوض الحركة الوطنية الديمقراطية العربية واضعاف مواقع الامبريالية سيمكن من انجاز مهمة طرد الاحتلال .

هذا الطريق المعقوي لا يمكن ان يؤدي الى الانجاز الفعلي لهدف التحرير . انه يحول موضوع « الكفاح المسلح حتى التحرير » الى « الكفاح » الى محض شعار ، الى « تمهيدة » تقدم بحد ذاتها حلاً سحرياً لكافة معضلات الاستراتيجية والتكتيك . ولذلك فان هذا الاتجاه لا يمكن ان يعي ، في ظروف احتلال ميزان القوى لصالح اعداء الثورة ، سوى مجبرة من الخلايا الارهابية المنعزلة عن الجماهير . الا انه لا يمكن ان ينظم ويقد حرباً شعبية .

ذلك ان الحرب الشعبية ليست مسألة عسكرية محضة . انها بالدرجة الاولى مسألة التمهيد السياسية للجماهير الشعب بكافة طبقاته الوطنية .

١ - انتصار حاسم للثورة الوطنية الديمقراطية في عدد من الاقطار في منطقة الشرق العربي على الاقل ، علامته البارزة قيام أنظمة ديمقراطية شعبية تلي غورا الحد الأدنى من متطلبات التغيير الجذري لميزان القوى العربي : تسليح الشعب ، اطلاق الحريات الديمقراطية للجماهير ، التصفية الكاملة لمصالح وتنفوذ الامبريالية .

٢ - تغير حاسم في ميزان القوى الدولي يضع زمام المبادرة في ايدي قوى الثورة العمالية وبشمل القدرة العدوانية للقوى الامبريالية .

٣ - الارتقاء بالثورة الفلسطينية الى مستوى الحرب الشعبية الشاملة ، بمعنى تعبئة كامل الطاقات الثورية للشعب الفلسطيني ، وذلك بغرض بالدرجة الاولى قاعدة ارتكاز ثابتة ومحركة في المناطق التي تقم فيها اغلبية الشعب الفلسطيني .

ان توفير مثل هذه الشروط مسألة لا تتوقف ، بالبداهة ، على القدرات الذاتية للشعب الفلسطيني بأكمله ، ناهيك عن كونه يتوقف على أي قرار ذاتي يتخذه طليعة هذا الشعب ، المقاومة الفلسطينية . فخلا عن ذلك فان توفر مثل هذه الشروط لن يتحقق دفعة واحدة ، ان هذا الاحتلال الحاسم في ميزان القوى الذي سيسمح بتدمير دولة العدو ، لن يأتي فجأة بل عبر سلسلة من التغيرات الجزئية المتوالية في موازين القوى تسبح بالحق هزائم جزئية متراكمة بالعدو . هذه الهزائم الجزئية ستخلق بالضرورة امكانية انتزاع التنازلات من العدو ، امكانية اجباره على التراجع ، دون تدميره ، او بالاحرى قبل تدميره .

#### طرد الاحتلال مهمة راهنة

بين ميزان القوى الراهن ، المخفل بشكل حاسم لصالح اسرائيل والامبريالية ، وبين ميزان القوى الذي سيمكن مستقبل ، باختلاله الحاسم لصالح الثورة العربية والعالية من ازالة دولة اسرائيل ، بين هاتين النقطتين لا يمكن الفراغ . بين هاتين النقطتين نمتد مرحلة من الصراع ستمكن بالضرورة من ايقاع هزائم جزئية متراكمة بالعدو ، وسيكون من ابرز معالمها التغيير النسبي في ميزان القوى قبل تدميره .

الذي سيؤدي الى طرد الاحتلال الاسرائيلي من المناطق المحتلة عام ١٩٦٧ ، دون ان يؤدي غوراً الى ازالة دولة اسرائيل .. ان الفكرة القائلة بان الهزيمة الاولى لاسرائيل ستكون في الوقت نفسه هزيمتها الاخيرة . وان انهيار اسرائيل اما ان يكون كارثياً ومفاجئاً او لا يكون . هذه الفكرة ليست سوى اسطورة روجت لها ابواق الدعاية الصهيونية قبل غيرها ، ومن المؤسف انها اتطلت على الكثيرين من « استراتيجي » الجبهة الثورية عندنا .

ان الخطأ الذي يقع فيه هؤلاء السادة ينبع في الاساس من عجزهم عن التمييز بين شروط انهاء الاحتلال وبين متطلبات ازالة دولة اسرائيل ، بين التغيير النسبي لموازين القوى الضروري من اجل تحرير المناطق المحتلة عام ١٩٦٧ ، وبين التغيير الحاسم لموازين القوى المطلوب من اجل تحرير الاراض المحتلة عام ١٩٤٨ . وللنقطة على هذا المعجز فهم يصرون كامل اهتمامهم الى « الوسائل » التي سيتم بها انجاز اي من الهدفين ، هل من خلال « الحل السلمي » ام بالكفاح المسلح ؟ وبما ان « الحل السلمي » يقترن في اذهانهم غوراً بموضوع المناطق المحتلة عام ٦٧ ، و « الكفاح المسلح » يقترن بالمقابل بتحرير كامل فلسطين ، وبما انهم يرفضون « الحل السلمي » من حيث الابد ، ويضارون الكفاح المسلح من حيث الابد ، فان النتيجة التي تترتب على ذلك هي التالية : لا يجوز التفكير في تحرير الاراضي المحتلة عام ٦٧ ، لان هذا « حل سلمي » ، بل ينبغي تحرير كامل فلسطين غوراً ودفعة واحدة لان هذه هي استراتيجية « الكفاح المسلح » !

سنعود الى مناقشة هذا « النصور » تفصيلاً في العدد القادم . ان تصاعد النضال الجاهري والمسلح داخل المناطق المحتلة ، مقترنا بنهوض النضال الوطني الفلسطيني ، السلاح والجاهري ، في الخارج ، يمكن ان يصل تلك الدرجة التي سيجعل استمرار الاحتلال الاسرائيلي لمناطق ١٩٦٧ أكثر كلفة لاسرائيل وحلفائها ، مادياً وسياسياً وعسكرياً ، من الفوائد التي يجتقها استمرار الاحتلال . وفي ظل نهوض الحركة الوطنية الديمقراطية في عدد من الاقطار العربية المحيطة ( دون اشتراط انتصارها الحاسم ) ، مما سيؤدي اصعاًما نسبياً للمواقف الامبريالية في المنطقة ( دون ان يتم بالضرورة تدميرها بالكامل ) وما سيمكن من استئناف الضغط العسكري العربي على اسرائيل ، فان هذه العوامل متضافرة يمكن ان تؤدي الى الحاق الهزيمة النسبية بالعدو واجباره على انتهاء احتلاله دون قيد او شرط للمناطق التي استولى عليها عام ١٩٦٧ ، دون ان يؤدي ذلك غوراً الى ازالة دولة اسرائيل ، ان استبعاد مثل هذه الامكانية ، لا يكشف سوى زيف ايمان اصحابه بامكانية التحرير الكامل . وان خطة نضالية لا تأخذ هذه الحقيقة بنظر الاعتبار ، خطة تقترح « تحرير حيفا قبيل القدس والناصرة قبل الخليل » (١٨) ، خطة تحلم بمطاردة جيوش العدو من نهر الأردن الى البحر دون توقف (١٩) . خطة كهذه لا تقوم الا على الالهام ، ولا تنمّر سوى الالهام .

١٨ - هذا الشعار يقترحه بكل جدية احد انصار النظر اللفظي ، ويعتبره اساساً لاستراتيجية الثورة ، في مقال نشر في مجلة « فلسطين الثورة » ( عدد ٥٢ في ٢٥ - ٧٣ ) تحت عنوان « الرفض من مواقع مختلفة »

١٩ - راجع النقطة الثالثة من تعليق وكالة « وفا » المشار اليه اعلاه .

في العدد القادم : مهمتنا الراهنة في الاردن والمناطق المحتلة .

#### تقرير خاص من البحرين

### بعد سنة من التجربة الديمقراطية المزيفة

# كل الحق للشعب .. وكل الحرية للجمعية السعوية

انذاك .

وانت تجربة المجلس التأسيسي لتظهر للجماهير حقيقة ما طرحته تنظيماتها الوطنية ولتضع التجربة امامها بالواقع الملموس حقيقة « ديمقراطية » الحكام الذين يحاولون تلقح انظمتهم العشائرية بأجسام غريبة عليها لكي يواصلوا حياتهم في نهب الشعب .

ورغم الدعاية الاعلامية الواسعة ورشوة الصحافة الداخلية والعربية لكي تظيل وتزمر لهذه التجربة الا انها كما اثبتت الوقائع تجربة مزيفة .

وتحت سماء « الديمقراطية » ومظلتها .. واثاء مناقشات حق المواطن وحرمة بيته ورفض الاعتقال التعسفي تجري حملة اعتقالات واسعة تشمل الادباء والكتّاب والعمال وبقية الفئات الشعبية دون تمييز محددة .. ودون تقديرهم للمحاكمة ؟ بل تواصل حملة الارهاب الى درجة تحويل البلاد الى سجن واسع كل انسان فيه مذب حتى تثبت برأته .

وبالمقابل تواصل الحكومة . هناك بالاشتراك مع الشركات الاجنبية في استنزاف ثروات شعبنا وقوة عمل الطبقة العاملة .. فتفتح البلاد للشرايع الاجنبية دون وجود أية قوانين تحكمها وتستغل الطبقة العاملة استغلالاً فاحشاً وتفتح البلاد للارادي الاجنبية ..

بل ليس ذلك فقط فالحكومة تقف معارضة تماماً لاي مطالبة بزيادة الاجور بل تحاول تجريد الاجور عند حدها .. بينما يتزايد الغلاء بصورة شنيعة حتى اصبح الفقير يعيش على المطبات .

ومن الجهة الثانية وعلى مسعيد العلاقات الخارجية نجد ان البحرين تصبغ « اراض مغرزة للبيع » على جميع الاجانب من امريكان وايرانيين والاضافة طبعا الى الانجليز . فالقاعدة الامريكية في الجفير قد اصبحت تابعة بشكل تام الى البحرية الامريكية .. واصبح البحارة والجنود الامريكان يعيشون في البلاد الفاسد .. وفدت المدارس الامريكية واصبح الشعب البحراني ينسجم مع الماريجوانا والحشيش والس.س.دي ومظاهر الفجور والنهك العربي .

اما الشرطة والمباحث والجيش فيشرط عليهم القوات الانجليزية والافغارات التي اتبعتها السلطة



والاردنية بشكل مباشر . اما ايران فتقوم حالياً باستعمار مطار البحرين المدني في ترمينها الجوية للسلاح الجوي الايراني ... بينما ميناء البحرين يستعمل من قبل الاسطول البحري الايراني الذي يقوم حالياً بتفتيش جميع السفن في المنطقة .

اما على الصعيد السياسي في العلاقات الخارجية فقد الحقته جزيرة البحرين تماماً بالقاعدة الرجعية لبحرانية السعودية بخصوص التجربة الدستورية وحق المرأة في الترشيح والانتخاب ، كان بديلاً صريحاً ويقع في إطار الفهم المشترك لجمال التطورات الجارية والمقلبة في الخليج وشبه الجزيرة .

وهكذا تصبح السعودية الامر النهائي في شؤون البحرين الداخلية حتى في أدق القضايا المصرية .. حتى في تحديد اعطاء المرأة حقها الانساني .

وفي ظل هذه الاوضاع نجد انه بعد سنة واحدة من « التجربة الديمقراطية » هناك : حكم ادهابي داخلي يقمع الشعب بيد من حديد عن طريق جهاز المخابرات الانجليزية وفتح ابواب البلاد للشركات الاجنبية لكي تنهب ثروات البلاد الجاف في البحرين بدعم من السعودية . وتمت الموافقة على انشاء جسر مشترك يلفق جزيرة البحرين بالسعودية . اما على صعيد الخليج : فلقـ تدارس « المعاهلان » الوضع في الخليج العربي وابديسا

استعدادها الفام للتعاون والتنسيق مع اشقاءها في منطقة الخليج لصد « تسرب » اية عناصر غابيتها القضاء على \* عقيدتنا الاسلامية » ومحو تراثنا العربي الخالد وعقدنا العزم على العمل مع الاخوة الاشقاء لتحقيق امن المنطقة وسلامتها وضمان استقرارها .

ان هذه الزيارة لم تنته فقط ببيان انشائي مليء بالكلمات الكبيرة الخالية من اي محتوى عملي ؛ بل ادى الى الحاق تام للحكم البحراني بالخطط السعودي بل ادى الى وضع الخطط العملية من انشاء جهاز امن مشترك الى الحاق عدد كبير من الجيش السعودي بقوة دفاع البحرين بعد ان جرى تظهيره من الفئات الشعبية التي قد « تفكر » حتى برفض قمع الشعب .

كذلك وصل الامر الى درجة التخطيط العملي في ما يسمى ابعاد « التجربة الديمقراطية » فقد ذكرت جريدة السياسة الكويتية ذات الطلة بالواسط الحاكمة في الخليج بأن ( بمحادثات الشيخ عيسى في زيارته للمملكة العربية السعودية قد تطرق لهذا الموضوع بالذات .. موضوع التجربة الدستورية ، وصورها ، في ضوء الوضع العام بالمنطقة ) .

وتواصل جريدة السياسة كلامها قائلة : ان تبادل وجهات النظر لبحرانية السعودية بخصوص التجربة الدستورية وحق المرأة في الترشيح والانتخاب ، كان بديلاً صريحاً ويقع في إطار الفهم المشترك لجمال التطورات الجارية والمقلبة في الخليج وشبه الجزيرة .

وهكذا تصبح السعودية الامر النهائي في شؤون البحرين الداخلية حتى في أدق القضايا المصرية .. حتى في تحديد اعطاء المرأة حقها الانساني .

وفي ظل هذه الاوضاع نجد انه بعد سنة واحدة من « التجربة الديمقراطية » هناك : حكم ادهابي داخلي يقمع الشعب بيد من حديد عن طريق جهاز المخابرات الانجليزية وفتح ابواب البلاد للشركات الاجنبية لكي تنهب ثروات البلاد الجاف في البحرين بدعم من السعودية . وتمت الموافقة على انشاء جسر مشترك يلفق جزيرة البحرين بالسعودية . اما على صعيد الخليج : فلقـ تدارس « المعاهلان » الوضع في الخليج العربي وابديسا



التشيلي على أبواب الحرب الأهلية

## قوة الجماهير المنظمة والمسلحة وحدها أداة حسم النزاع على السلطة



الوطنيين المعتقلين وفتح حوار جدي مع المعتقلين الحقيقيين للجماهير المناهضة حول مشاكلنا الملحة .

— ويذكر ما نحن متعلقون غملا بجل هذه الوحدة الوطنية بقدر ما نحن مصمبون على خوض نضال جدي ومتواصل حتى نقضي على غول الفاشستية . ايها الوطنيون الموريتانيون

.. ان الظفر المربع للرجلين يستهدف دائما نقطة تقاطع الضعف التي تميزهم . تهديدات وصراخ الحد الذي كثر عنها سال وصالح ندل بجلاء على ضعفهم وخوفهم من تصاعد نضالات شعبنا . ومن خلال هذه الصرخات يتفجّر بالتملّص الفشل الذريع الذي منيت به الحملة القمعية السالفة التي بدلا من ان تمكن الحكم من اعدائه ، دفعته ، على النقيض من ذلك ، في مزيد من الصعاب والازمات : العزلة على الصعيد الوطني والفضيحة الواسعة على الصعيد العالمي والتشققات الداخلية وازمة الجهاز القمعي والاضمحلال الفوري للباس « السلم » الخ .

كما ينبغي من خلاها ايضا — وهذا اهم انتصار حصلنا عليه في نضالنا — الاعتراف العلني بالحركة الوطنية الديمقراطية كقوة سياسية ذات وزن وطني ومثلية في جميع الفئات وتقدم نضالات الجماهير الواسعة على كافة المستويات ، ذلكم ايضا انتصار عظيم لنضالنا ، انتصار ارغينا عليه الحكم الذي كان منذ شهر واحد فقط ينبغي . حتى وجود شخصيات يستعير معارضة ، انتصار يرفع من شأن الحركة الوطنية الديمقراطية على كل من الصعيدين الوطني والعالمي . واخيرا ، ينبغي من خلال هذه الصرخات اعتراف الحكم علنا بنضالات الحركة الوطنية الديمقراطية وبجيوشها وبشجاعة ونضحية مناضليها . ذلكم ايضا انتصار عظيم انتزعناه من الفاشستين . حصلنا على هذه الانتصارات بفضل تضالنا الحزبية ضد حملة الحكم القمعية الفاشستية الماضية . وبالتضال الجريئة هذه التي برهنت اكثر من مرة على فعاليتها ، سنواجه ونهزم تصعيده الجدي للفاشستية ، غلبي اذن . نحن له بالمرصاد والقون من انفسنا . انه سيفوق في صعاب اكثر حدة وستجني حيلته الجديدة بفشل اشد من سابقاتها وستنتزع انتصارات جديدة . اما فيما يتعلق بالوزير الذي تعرضنا له بحق بالغ من طرف السيدين « سال » و « صالح » فاننا غفورون بحقدنا وتزويرهما للذين يزداننا نفاقا ، ذلك انهما يبرهنا على اننا نسير على الخط القويم واننا نؤمن وان شربنا تصيح يوما بعد يوم اكثر فعالية .. نعم ! ان نضالنا يتصاعد ويستعيد كل يوم من الدم الجريء من قبل فئاست شيعية قذرة يورجج بوبيا مواقع جديدة . نعم ! انه يهدد شيئا فشيئا اسم السيطرة الابريالية الاعطية . تلك حقيقة جلية ، تلك حقيقة لا ترددها صرخاتكم الحائرة الا جلاء . ان تزويركم ايها السادة الفاشستيون لن

وفي هذه الظروف بالذات انضمت السدورة الاخيرة للمكتب السياسي : ماذا قرر لواجهة الوضع ؟

لقد اعلن عنه السيدان سال وصالح اللذان سمعناهما ينهالان بهيجان نادر وبعبارة شاذة ضد الحركة الوطنية الديمقراطية التي نعناها بالخربة و « الفوضوية » وبانها ليست لها اهداف ... » والذان سمعناهما يهددان المواطنين بالانتقام مستنهضين البعض ليعاود قوا القمع في ممارسة الارهاب المصاوي للشعب .. ان نواياهم لني غاية الوضوح : مضاعفة القمع الفاشستي بحجة « القانون » و « الشرعية » ، بث الرعب في قلوب المواطنين الذين يعارضون السياسة الفاشستية ومطاردة الوطنيين ، اثاره الفن الاهلية بين المواطنين بواسطة تنظيم عصابات فاشستية مدنية تبت علنا الفوضى الارهابية على غرار النازيين واسياهم من الدكتاتوريين الدمويين ، وخلق جو « لاثم تنفيذ المؤامرات الاجرامية ضد الوطنيين المعتقلين في سجور الفاشستين . ايها المواطنون الاعزاء ، لقد اتخذ المكتب السياسي اذن قرارا بالغ الخطورة يقضي بمضاعفة الفاشستية ودفع البلاد في مزيد من ظلمات الارهاب مخالفا في ذلك مطامح شعبنا العميقة والمصالح الأساسية للوطن . وبهذه المناسبة فلننا نصر على اعادة التأكيد على ما يلي :

— ان نظام داداه لا يملك اي حق في ممارسة الارهاب ضد المواطنين كما انه لا يملك اي حق في اغراق البلاد في ليل الفاشستية . وجنبا يقدم على المغامرة بذلك فانه يتحمل المسؤولية الكاملة للمواقب الوخيمة التي ستجسم عنه .

— ان النحر الوطني من السيطرة الاستعمارية لا يصح الا بآلياته النام والنهائي للفاشستية وباطلاق العنان لكافة الطاقات البشرية التي لم تحتل الفرصة لشركات امبريالية شريرة اخرى من اجل ان تساهم في نهج هذه الثروات . واذن فيفعل عدم مسؤولية وتعتك المنظمة الفاشستية الحاكمة استمرت البلاد تسير في طريق مسدود . وظلمت احتضات الوحدة الوطنية تضعض شيئا فشيئا .

على امتداد السنوات الماضية ، تخوض الجماهير الموريتانية نضالا وطنيا واجتماعيا حادا ضد السيطرة الاستعمارية الجديدة والحكم الفاشستي . من النشرات الناطقة بلسان الحركة الشعبية الثورية نشرة « صحبة المظلوم » التي تقتطف منها البيان التالي :

يتدهور الوضع في بلادنا على مر الشهور : — حيث تنتشر في كل مكان كوارث المجاعة مخلفة الالام والموت غيات الالف المواطنين .. في الوقت الذي يسحق فيه غلاء المعيشة الجماهير الواسعة في جميع ارجاء الوطن . — حيث تستمر الشركات الابريالية في نهج ثرواتها بشره غائق غير مبالية بمأساة شعبنا . — حيث تركز الدولة مجهودها الاساسي في القمع الامعي الموجه ضد القوى الوطنية الحية « الشباب والعمال الخ » وفي سياسة تضليلية عميقة .

ووعيا منا للخطر الذي يهدد الوطن وتعلقا بنا بالوحدة الوطنية الثينة ، تقدمنا امام الجميع في البيان الذي نشرناه في شهر مارس بعرضة للمنظليات الثورية التي نلزم تليتها من اجل تحقيق الاستقلال الوطني الحقيقي وضمان تقدم موريتانيا نحو الحرية التامة والديمقراطية والرفاهية . هذه المنظليات التي تلخص في اعطاء الحريات الديمقراطية ، وفي تأميم الشركات الابريالية وتسييس الاحوال المادية للشعب . وارشنا الى انه يشترط — كمدخل عملي عوري في تحقيق مشروع الوحدة الوطنية هذا وانجاز المطالبات الضرورية للوضع الحالي — وقف الممارسات الفاشستية واطلاق سراح الوطنيين المعتقلين وفتح حوار جدي مع المعتقلين الحقيقيين للجماهير بخصوص المشاكل الملحة .

ان هذا الموقف ليعبر عن المطامح العميقة لشعبنا ويتماشى مع متطلبات الوضع .. لكن حكم داداه المقتنع لم يعبأ بذلك : فقد اعتقل عشرت اخرى من الوطنيين والقي بهم في السجون . واستمرت مضاعفة القمع الامعي والظلم الفاشستي حتى وصلت الامور الى تقبل الجنود يوم ٢٩ ابريل . واستمر صراع الشقاء الحوي في الارباك الفكوية دون استجابة فعلية من طرف الدولة غير بعض الاجراءات الرمزية ، التي تستهدف اساسا صيانة المظاهر . وبقيت « المخططات المستعملة » خراغات وسرابا يخفي مع مرور الايام تاركا للحقيقة المرة مكانه . ولم تضاعف الشركات الابريالية نهجها للثروات الوطنية فخط بل اتحت الفرصة لشركات امبريالية شريرة اخرى من اجل ان تساهم في نهج هذه الثروات . واذن فيفعل عدم مسؤولية وتعتك المنظمة الفاشستية الحاكمة استمرت البلاد تسير في طريق مسدود . وظلمت احتضات الوحدة الوطنية تضعض شيئا فشيئا .

تهدمنا كما انها لن نضل شعبنا : انكم لن تستطيعوا بيهانتكم تشويه الاهداف الوطنية التي ظلت الحركة الوطنية الديمقراطية تافل من اجلها بنصميم وشجاعة على الرغم من مختلف حيلاتكم القمعية .

موريتانيا حرة وديمقراطية تعيش في الرفاهية

.. فتحت راية هذه الاهداف النبيلة ظهرت ونطورت الحركة الوطنية الديمقراطية الى ان وصلت الحدود التي ترتشون منها السوم بهذه الدرجة . فليس من الغريب ان تجدون كملاء رجعين غاشستين محترمين هذه الاهداف « تخريبية وجنونية واجرامية » نعم ! ان هذه الاهداف تحطم السيطرة الابريالية والظلامية بمختلف انواعها ، انها تقضي على افكار وجنوح الجماهير ، انها تقضي على كل اسباب الماسي التي يعاني منها شعبنا ووطننا والتي تشكل مبرر وجودنا الوحيد بقدر ما تشكل اهدانكم انتم . البس اعطاء الثروات الوطنية للشركات

الابريالية خيانة مخزية للوطن ؟ أولا يعد بمثابة تحطيم لما ينبغي ان يجسد سيادتنا الوطنية الحقيقية الكاملة ومصدر العيش الهنيء لشعبنا ؟ أولا تعني مصادرة حقوق التعبير والتنظيم المشروعة وكبت الحريات الديمقراطية ؟ أولا يعني ذلك كبت مبادرات الجماهير والحيولة دون مشاركتها الحيوية والفعالية ؟ أولا يعني ذلك جرأا الى الفصول وتحطيم طاقاتها المخلقة الخلاقة ؟

وهل هناك تخريب اشد من كونكم لا تجدون انفسكم مطبقين الا بقدر ما تفلون المواطن وتهدونه وتحمونه من كل حق الا بقدر ما تحولونه الى آلة طيبة في يد طغمة من المرتزقة مهم الدائم وشغلهم الشاغل حينما كانوا هو ازدهار مصالحهم الشخصية البحتة على حساب الجماهير التي لا يكون لها غير « الاحتقار والاهانة » . أولا تعني السيطرة بواسطة القمع الامعي والفاشستية الوحشية خيانة المصالح الوطنية العليا . اوليست هذه هي مصادر الخراب والماسي التي يعاني منها شعبنا ووطننا . كفى ! انه من اليديهي ان نظام داداه هو المخرب الحقيقي والخائن الحقيقي للوطن الموريتاني .

ايها الجماهير الشعبية ! ايها الوطنيون الموريتانيون ! ايها الشخصيات الزهيدة ! ان الفاشستية كارثة تلحق اضرارها بنا جميعا ويكل واحد على حدة . ان ههنا هو تهريب الكل وتحويله الى حالة من الفصول تمكنا من سحق كل ميل الى النضال وكل احتجاج . وقوتها تكمن في الخوف والخسول اللذين يمكن ان تسببهما لدينا . فلنحذر من ان تكون ضحية لها ولنواجهها بالسلحة التي تشكل قوتنا نحن ، هذه السلحة التي نعجز امامها الفاشستية : النضال والمقاومة الصارمان والشجاعة في وجه كل عمل تسغي ، تكاف كلفة الجهود والتعاون في النضال المشترك من اجل سحق الفاشية .

يا مواطني وطننا الحبيب ايها المواطنون الذين وجدتم انفسكم بصفة او باخرى في حظرة حزب « الشعب » . لا تقبلوا تلطيح كرامتكم بالقضاء على التقاليد الحكومية لشعبنا في النضال ضد المظطهين ! لا تقبلوا ان تحولوا الى آلات تنفذ طغمة تمشي مع رغبة الطغمة الخونة . الحاكمين . ايها الجماهير ايها المواطنون ايها الشخصيات الزهيدة ! اننا مئات ومئات الالف والفاشستيون طغمة من الافراد ، فاذ ما وجدنا مجهوداتنا لن نستطيعوا قهرنا بل نستطيع اكثر من ذلك قهرهم فنلتدح في جبهة عريضة معادية للجماهير يساهم فيها كل واحد منا حسب امكانياته ووسائله . ذلكم هو الطريق الوحيد لخلاص البلاد ، لخلاصنا جميعا ، لخلاص كل واحد منا ...

غالي الامام ! يسقط الخونة الفاشستيون ! صفا واحدا ضد الفاشستية ! الفاشستية ستسحق !

١٠ - ٥ - ١٩٧٣

موريتانيا

## صراع الحركة الوطنية الديمقراطية ضد السيطرة الاستعمارية الجديدة والحكم الفاشستي

الوسيلة القتالية التي يستخدمها اليمين هي الارتكاز الى الاكثية التي يتمتع بها في المؤسسات التشريعية اعلان ان حكومة اليمين غير شرعية ولا دستورية . ويسمى اليمين بذلك الى دق الاسفين بين الجيش — حامي الشرعية والدستور — وبين الحكومة ، تهددنا لزعجها في مغامرة عسكرية جديدة ضدها .

ان احداث الاسبوعين الاخيرين في التشيلي تدفع يوما بعد يوم قسي مواجهة بحتومة ، ان انتهاز سيانه الرضوي والجنح المنطوق من الحزب الديمقراطي المسيحي بقيادة « غري » ، بالاضافة الى عملاء « وكالة الاستخبارات الاميركية » . ونسعى هذه الحملة الى شتية اتجاه « معاد للشوعية » في اوساط الجيش ، في الوقت الذي تؤدي فيه عمليات التخريب والاغتيالات السياسية الى اغراق البلاد في حالة من الاضطراب الشامل .

تأرجح الجيش ومصاعب اليمين

صحيح ان الرئيس اليندي نجح ، هذه المرة ايضا ، في ضم عدد من العسكريين الى حكومته الجديدة . ولكن بات يتضح اكثر فائز ان الجيش لم يعد سلاحا بيد اليسار وعلى الرغم من ان اليمين حقق نجاحات ملحوظة في اوساط الجيش ، فانه لم يستطع بعد توحيد تحت سيطرة يمينية واحدة ، او احداث القطيعة الكاملة بينه وبين حكومة الوحدة الشعبية .

الجيش لا يزال يتأرجح بين الانسحاب والحياد تجاه النزاع المتفاقم من جهة وبين اعادة تويده في ظل قيادة يمينية غالبية . يشده الى الموقف الاول تقليده العريق وضرورة « المحافظة على المؤسسة العسكرية » . ويشده الى الموقف الثاني انقلاب ميزان القوى لصالح اليمين في داخله . الا ان الميل النهائي في هذا الموقف لا يمكن ان يسم دون انقسام الجيش بعضه على بعض وهذا ما يضمن من قدراته على التدخل السياسي اللاحق .

اما اليمين فانه يصطدم بعقبتين هامتين . فمع انه نجح في استئالة شرائح جديدة من البرجوازية المتوسطة والصغيرة خلال الاسبوع الاخير ، الا انه لا يزال نجما غير موحد . ففي داخله تتعايش وتتصارع ثلاثة تيارات رئيسية : مشروع الانقلاب العسكري — الفاشستي الارهابي الذي يسعى اليه قسم من الحزب القومي وحزب « الوطن والحرية » . ومشروع الانقلاب العسكري « الدستوري » الذي يسعى اليه القسم الاخر من الحزب القومي مع الجنح المنطوق من الحزب الديمقراطي المسيحي بقيادة « غري » . هذان المشروعان قابلان للانحياز في مشروع واحد او التوصل الى صيغة مشتركة . اما المتزوع الثالث ، ضمن اليمين ، غمتعارض معها الى حد بعيد . وهو المشروع الذي يطمح الى يسى « الجنح الاجتماعي » من الحزب



وتحيد اليمين . ان قوى اليمين تتشوق للشرعية وتلجأ باطراد الى « حزب والارهاب » ، بدفع من اليمين الى الاميركية . والميل الراجح في الجيش هو نحو نمو الاتجاه اليميني ، ان لم نقل ان الميل هو في هزيمة هذا اليمين . ان الركيزة الاولى والاخيرة لاستمرار حكومة الوحدة كانت ولا تزال قوة الجماهير المنظمة والمسلحة التي اسهمت في الاونة الاخيرة في ردع التخريب اليميني بواسطة العنف . هذه هي القوة الوحيدة القادرة على حسم مسألة السلطة لصالح استكمال التحضر من الامبريالية وبناء الاشتراكية .

### دار ابن خلدون

بيروت - ص.ب. ٩٣٠٨٠ - تليفون ٢٥٣٠٨٩

محرر حديثا :

- ١- الثورة المضادة في السودان البنية المركزية للثورة السودانية ٩٠٠ غ.د
- ٢- كفر قاسم (رواية وثائقية) عامر البديري ١٧٥ غ.د
- ٣- كيف انتصر الفيتكونغ ؟ ولفرير بورشيت ٦٠٠ غ.د
- ٤- الفلسطينيون في لبنان معين حمود ٢٧٥ غ.د
- ٥- ثورة المعتدل (دراسة في أدب توثيق الحكم) غالي بركي ٨٠٠ غ.د
- ٦- أرييريا (من الدبشيد إلى الثورة) خلف المشكحي ٤٥٠ غ.د

مجموعات



بمجلدين لعامي ١٩٧٠ و ١٩٧١

من المجلد ٢٥ ليرة لبنانية (عذراء في البريد)

يرطلب مهارة المجلد ويرسل بالبريد الجوي أو العادي



# الوحدة المعلفة!

ان تقييم اعلان الوحدة الذي تم مؤخرا بين مصر وليبيا يجب ان يحدث من خلال اوقوف السياسية الفعلية التي تقف خلف الاعلان بعيدا عن « الانشاء الودودي » الذي يصطبغ البيان ويغطي الوقائع الفعلية .. كما ان تقييم اعلان الوحدة المصرية - الليبية يجب ان يتم من زاوية التأكيد على طموح الجماهير العربية الدائم للوحدة وعجز الطبقات الحاكمة الإقطاعية والبورجوازية والبروقراطية عن تحقيقها ، أو عن ضمان استمرارها لمصلحة الجماهير وحريتها ووحدة نضالها ضد الامبريالية والرجعية والصهيونية .

على هذا الاساس يمكن النظر الى « الاعلان الودودي » الأخير الذي وقعه السادات والقذافي .. فهذا الاعلان - كما سيتضح من خلال الوقائع الفعلية - ليس الا انعكاسا للواقع المختلفة والمتناقضة التي يمثلها الطرفان المصري والليبي . فقد كان القذافي يريد تحقيق الوحدة بصيغة اندماجية ، وقد اثار خلافات كثيرة منذ فترة حول الوحدة الاندماجية والوحدة على مراحل ، وأصر على الصيغة التي طرحها ، فقد كانت « الوحدة الاندماجية » تبدو له انقاذا للخطر الداخلي التي تحيط بالحكم ثورته ، وكانت تبدو له « حلا سحريا » للتناقضات الداخلية والخارجية ، فهي ستقضي على الاقلية الليبية التي بدأت تستيقظ مع تزايد دخول النفط ، وهي ستقضي على « الجمود والاستقرار » الذي بدأ يستقر عليه النظام الليبي الجديد بعد ان اخذت أجهزة الدولة تستكمل تكوينها ... ان أفكار القذافي الطوباوية الودودية وطموحه الكبير لا يلعب دور خليفة عبد الناصر في الزعامة العربية ، والأوضاع الداخلية في ليبيا .. كل ذلك دفعه الى طرح صيغة اندماجية فورية للوحدة مع مصر .

وبالمقابل كان الوضع المصري يمجج بالنزاعات بعد ست سنوات وأكثر على هزيمة حزيران . كانت العلاقة الثنائية مع ليبيا بالاعلانات الودودية توفر لحكام مصر مخرجا من مخارج المازق الداخلي على صعيد الأزمة الاقتصادية وأزمة الاحتلال الإسرائيلي .. ومع استمرار المازق ووصول الحل السلمي الى الطريق المسدود ، بدأت الأزمة تولد تناقضات جديدة داخل اجهزة السلطة المصرية بعد ان استتب الامر للسادات على اثر طرد مجموعة صبري . وبدأ ان القوى الأكثر يمينية وتخلقا والقوى السياسية والفكرية التي تمثل أكثر طبقات التحالف الطبقي الحاكم في مصر تخلقا وهي الرأسمالية الزراعية التي خلفت الاقطاع مع التطور الرأسمالي الجديد الذي حققه النظام « الناصري » بدأ ان هذه القوى بدأت تفرض سيطرتها وهيمنتها على سياسة الحكم .. وإذا كانت طبقات التحالف الحاكم جميعا يجمعها قاسم مشترك واحد .. من العداء للجماهير والتخوف من يقظتها السياسية والوطنية ،

والوقوف في وجه أي تحرك مستقل لها ، وجميعها - ايضا - خط التراجع والتنازل تجاه الامبريالية الأمريكية من الناحية السياسية وخط التراجعات على الصعيد الاقتصادي ، الا انها تختلف على حدود هذا التراجع والتنازل ، وعلى التحالفات العربية والدولية . وفي الفترة الأخيرة تبلور جناحان اساسيان في السلطة المصرية على صعيد التحالفات العربية :

١ - جناح يؤيد التحالف الوثيق مع ليبيا حتى القبول بصيغة القذافي الودودية الاندماجية ، ويعتبر هذا الجناح ( الذي يعبر عنه هيك ) ان الوحدة مع ليبيا ستكون انقاذا للمآزق الذي تميشه مصر ، وانها ستوفر لها إمكانية جديدة تتيج لها مجابهة الأوضاع العالمية ، ومجابهة قوة الاحتلال الاسرائيلي واستمراره من مركز قوة جديد .

هذا الجناح « الهيكلي » في السلطة المصرية لا يطرح تصورا مختلفا للمسألة الوطنية ، ولا يخرج عن اطار الحل السلمي ، والانفتاح على اميركا ، ولا يطرح المعركة مع الرجعية العربية بالنطع ، انما يرى في الوحدة مع ليبيا وسيلة لمركز أقوى من الضغط ولتحقيق توازن عربي لا بد منه لإخراج الوضع المصري من مأزقه الحالي .

ان « وحدوية » هذا الجناح ذات طابع قومي وتجريبي ، أنه يريد الوحدة الاندماجية مع ليبيا لانقاذ الطبقة الحاكمة المصرية من افلاسها الوطني وعجزها عن تحرير الأراضي وعن مجابهة العدو الصهيوني . كما أنه يعتبر « الوحدة مع ليبيا » فرصة تاريخية لانقاذ الوضع الاقتصادي المصري من أزمته المتصاعدة ، إذ تتيج ليبيا للنمو الرأسمالي المصري الجديد سواء في قطاع الدولة او في القطاع الخاص محالا حيويا يتفاعل من ناحية الاسواق ورؤوس الاموال الليبية لتحقيق نمو جديد بعد ان توقف هذا النمو في السنوات الأخيرة .. أنه يعتبر الوحدة مع ليبيا كاساس لاي انفتاح على الرأسمال العربي والأجنبي الذي بدأه النظام المصري بعد الهزيمة .

٢ - اما الجناح الثاني فهو الجناح الذي يرى الخطر كل الخطر في الوحدة الاندماجية مع ليبيا بشروط القذافي ، فهذه الصيغة تحمل اخطارا داخلية نتيجة مواقف القذافي « المتطرفة » ، وهي تحمل اخطارا أخرى على صعيد علاقات مصر العربية مع السعودية وغيرها من الرجعيين العربية . ويريد هذا الجناح توثيق العلاقات مع السعودية باعتبارها القوة العربية الاولى على صعيد النفط ، والقوى العربية الاولى الصديقة للولايات المتحدة . فالاعتماد عليها والتحالف معها ، سيؤدي الى الضغط على اميركا للخروج من المآزق .. ويعتبر هذا الجناح ان « الوحدة الاندماجية مع ليبيا » ستخرب العلاقات الجيدة مع السعودية ، وبالتالي ستفقد الوحدة أمام مصر كل انفتاحها السياسي والاقتصادي الجديد الذي بدأته في السنوات الأخيرة ، ودعوتها المستمرة للرأسمال العربي والأجنبي للاستثمار داخل مصر .

ان هذا الجناح يعتبر التحالف الوثيق مع السعودية أساسا لسياسة مصر العربية .. لذلك فهو يرفض الوحدة الاندماجية مع ليبيا ، ويطالب بصيغة مرنة تحافظ على العلاقات مع ليبيا والسعودية معا ، ولا تؤدي الى

أحراج مصر تجاه السعودية .. ان الصراع الأخير الذي شهدته مصر مؤخرا بين هذين الجناحين والذي ظهر في صحافة بيروت هذه المرة على شكل « حرب الذكرات » بين اللواء نجيب وهيك ، وتصريحات الشافعي ، وحملات مختلف المرتبطين بهذا الجناح أو ذاك في مصر تجاه بعضهم البعض ..

ان هذا الصراع يعكس الى حد كبير ، حدة الخلافات السياسية القائمة بين الجناحين ، ويعكس التناقضات القائمة الحالية داخل السلطة المصرية ... فهناك « حزب القذافي » الذي يطالب بالوحدة الاندماجية وينطق باسمه هيك ، وهناك « حزب السعودية » الذي يطالب بالتحالف الوثيق مع السعودية ويرفض صيغة القذافي الودودية الاندماجية .

ورغم ان السادات يميل الى الجناح « السعودي » ويمثله أحيانا ، الا أنه يحكم مركزه مضطرا الى تحقيق التوازن خاصة وان الصراع بين الجناحين لم يحسم بعد لصالح احدهما ...

هذا هو « سر » زيارة السادات الى السعودية قبل أيام قليلة من موعد الوحدة مع ليبيا .

فهذه الزيارة تؤكد العلاقة الوثيقة مع الملك فيصل ، وتؤكد أنه مهما تزايد أحراج القذافي للحكم المصري فإن سياسته مع السعودية - لن تتأثر .

وقد زادت الزيارة الأخيرة - ايضا - من التحالف المصري - السعودي وفي اعتماد الحكم المصري على « ضغوط السعودية » ومساعداتها المادية ..

ورغم محاولة القذافي المجيء الى القاهرة أثناء غياب السادات في السعودية ، وتصريحه أنه لا يعرف ماذا سيحدث في أول ابول ، ولا يعرف ماذا يريد السادات ، ورغم ذلك ، عندما عاد السادات أجرى « مباحثات فوفية » سرية أدت الى صيغة توفيقية متوازنة تمنل الوحدة ولا تحققها فوريا كما كان يريد القذافي ... صيغة متوازنة تحفظ للقذافي ماء وجهه « الودودي » وتحقق للسادات ولجناح « السعودي » في السلطة المصرية الطمأنينة من اخطار الوحدة الاندماجية .

وقد قبل القذافي بهذه الصيغة التوفيقية ووافق على تأجيل تحقيق الوحدة الاندماجية حتى يتم اعداد دستور دولة الوحدة بدون موعدهم هذه المرة . وقبل السادات بدوره اعلان الوحدة والالتزام بتحقيقها في المستقبل ، وتحمل « المسؤولية التاريخية » التي كان القذافي يحملها ايها ! . وهكذا خرج الطرفان المصري والليبي بالصيغة التي اعلنت ، صيغة تؤكد بان الوحدة مؤجلة ومعلقة الى أجل ..

ان هذه الوقائع السياسية الفعلية تؤكد ان الوحدة ستظل أسرة مصالح الطبقات الحاكمة وتناقضاتها ، وان الشروط الرئيسية لضمان الوحدة واستمرارها ان تكون وحدة ذات مضمون جماهيري وديموقراطي ووطني ، أي ان تؤمن للجماهير حرياتها الديمقراطية وحريتها تنظيماتها ، وان تحقق وحدتها ضد الامبريالية والرجعية العربية والصهيونية .

## طرد الاحداث بتنظيم النضال الجماهيري

الحلقة الثالثة من المناقشة الواسعة حول المسألة الوطنية الفلسطينية بين اليسار الحقيقي والتطرف اللفظي البورجوازي الصغير

الى جماهير شعبنا في الضفة الغربية ولقطاع

يا جماهير شعبنا الصامد المقاوم :  
يهاجى المواليد الاسرائيليين في سياستهم لعدوانية وفي اشباع رغبتهم بتوسيعي على حساب شعبنا الفلسطيني وشعبنا العربية المتحدة وذلك بهدف فرض الاحتلال كما أراد على الارض العربية .. انهم يريدون سرقة شعبنا ويحطوا به اذبح الاطراف باقتصادنا الوطني ويحترقوا الارواح العاشقة على حساب اطفالنا الحادله وفلاحينا والشباب الطامح من شعبنا ، انهم يريدون سرقة ثمارنا الوطنية وراثتنا العربية ، انهم يريدون سرقة هويتنا ونوعيتنا الفلسطينية على ارضنا وصداقنا بالقرم .. ولا يردون في الاعلاء ذلك بمناجهم الانحياي في محلة انفسهم للدعوات الكذبة الفادحة ..

كما ارسلناهم وجلاوي شعبنا في الضفة الشرقية بمحورهم على ارضهم لحقوقهم الوطنية وتبا بمحورهم مع شعبنا وقبيلة محرماتهم ورضعهم انفسهم ثم لم يبق باسهم ولا يحسب انفسهم بغيره ..

انهم لا يكتفون من الحرية الخيالية بل يريدون انفسهم ان يكونوا

الجبهة الشعبية (الديمقراطية)

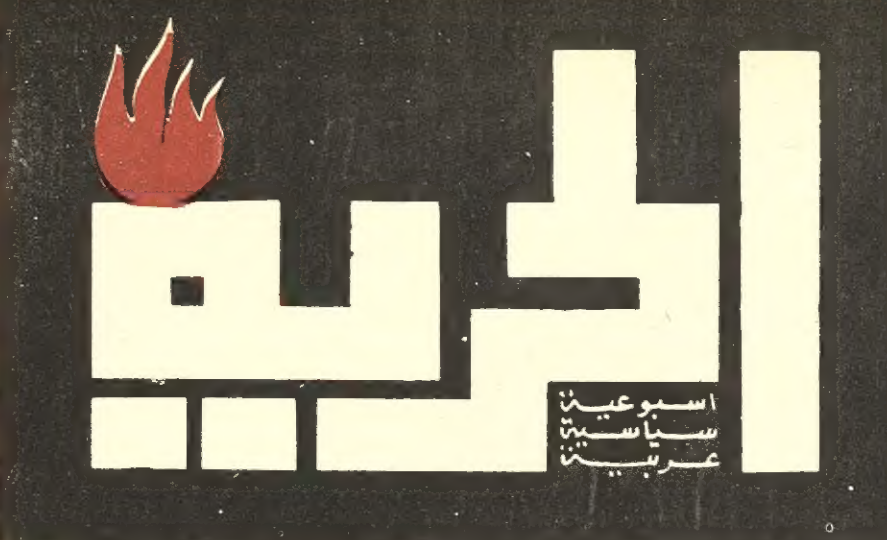
الحرية فلسطين

مبادم الضفة الغربية قطاع غزة

١٩٧٣/١٠/١

مناشير في الاراضي المحتلة:

لندحر الاحتلال وننزع حق شعبنا في تقرير مصيره



بيروت - الاثنين ١٠/٩/١٩٧٣ - العدد ٦٣٦ - السنة ١٣ - المجلد ٢٥ - ص ١٠



محاربة الغلاء بالدجان المشتركة مع الاحتكاك بين ومحاربة إسرائيل بقتل الوطنيين!

الانتفاضة الديموقراطية في السودان